دور التدقيق الخارجي في تقويم إدارة المخاطر على وفق إطار (COSO)
بحث تطبيقي في مصرف بغداد (شركة مساهمة خاصة)

The role of the external audit in evaluating risk management according to the framework(COSO)

Applied Research in Bank of Baghdad (a private contributed company)

المحاسب القانوني
م. د. علي عبد الحسين راجي

المستخلص :

واجهت الشركات في بلدان العالم المتقدمة والنامية العديد من المخاطر المتنوعة ، إذ تعرضت العديد من تلك المصارف إلى أزمات مالية أدت إلى تعثرها وإفلاسها ، مما دفع هذه الشركات وإداراتها إلى إيجاد الحلول المناسبة والسريعة للتخلص من هذه المصاعب المالية ، وكان من ضمن هذه الحلول الاعتماد على إدارة المخاطر لما لها من دور فعال في تحديد المخاطر ومحاولة تلافيها مستقبلا لتقليل الخسائر التي من المحتمل أن تتعرض لها الشركة . إن إدارة المخاطر بمثابة العملية التي يتم من خلالها تعريف المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها، ويعد أسلوب إدارة المخاطر علماً و فناً في آن واحد، فهو علم لكونه يتبع عمليات التحليل الواقعي في البناء العقلاني لهيكل المخاطر والاستعانة بالنماذج القياسية والحسابية وكذلك فن لكونه يتطلب اختيار الأنموذج المناسب ومحاولة أعمامه بنجاح وفاعلية في الوحدات المصرفية مع الالتزام بالحذر اتجاه المخاطر بما يجعل إدارتها دائما من الفنون القائمة على المعرفة المتبقية المكتسبة من خلال الكفاية المهنية ومن الخبرة الطويلة المكتسبة في العمل المصرفي، ولاشك أن أساس نجاح إدارة المخاطر لدى المصرف يعتمد اعتمادا كليا على مدى التزامه بالتشريعات السارية والأنظمة الداخلية و بالأطر المحددة والأهداف الواضحة وعلى مدى استعداده للتعامل مع المخاطر.

من هنا يأتي هذا البحث ليسلط الضوء على أهمية تقويم إدارة المخاطر من قبل المدقق الخارجي قبل البدء بعملية التدقيق لما له من أهمية في تحديد نقاط القوة والضعف في هذا النشاط و بناءً عليه يقوم المدقق الخارجي ببناء برنامج التدقيق لتدقيق كافة الانشطة، فضلا عن تسليط الضوء على نقاط الخلل في عمل إدارة المخاطر والبرامج التدقيقية للمدقق الخارجي .

استند البحث على فرضية أساسية مفادها "إن قيام المدقق الخارجي بإعداد التقارير الخارجية بناءً على تقويم أداء إدارة المخاطر سوف يؤدي إلى الزيادة في كفاءة أداء إدارة الشركة .

وفي ضوء ذلك تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات ، من أهمها ما يأتي :

١. لا يوجد مفهوم متفق عليه لمصطلح إدارة المخاطر سواء الصادر عن لجنة COSO للعامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٤.
٢. لا يعتمد المدقق الخارجي على تقويم أداء إدارة المخاطر عند القيام بالتخطيط وبناء وتحديد البرنامج التدقيقي.

وأخيراً تم تقديم مجموعة من التوصيات في ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج ،أهمها ما يأتي :

١. ضرورة تشكيل إدارة مخاطر مستقلة في الهيكل التنظيمي على وفق ما جاء في المعايير الدولية ذات العلاقة والبورصات والمنظمات المهنية الدولية .
٢. ضرورة اهتمام المدقق الخارجي بتقويم إدارة المخاطر لتقليل الخطر والخسائر إلى اقل حد ممكن وإضافة فقرة خاصة في تقريره تفصح عن المخاطر التي تواجه النشاط وتأثيراته .

Abstract

Faced banks in the developed world and developing many of the various risks, as were many of those banks to financial crises led to stumble and bankruptcy, prompting the banks and management to find appropriate solutions and quick to get rid of these financial difficulties, and was part of these solutions rely on risk management Banking because of their active role in determining the risk and try to avoid them in the future to minimize the losses that are likely to be exposed to the bank. Risk management is a process by which the definition of risk and identified, measured and monitored and control, and is a method of risk management note and art at the same time, he is aware of being followed processes realistic analysis in rational construction to risk structure and the use of models and standard calculations as well as the art of being requires the selection model appropriate and try expanding successfully and effectively in the banking units with a commitment to prudent risk sentiment, making management always arts knowledge-based remaining acquired through professional competence and long experience gained in banking, but doubt that the basis for the success of risk management at the bank entirely dependent on his commitment applicable legislation and internal regulations and frameworks specific and clear objectives and the extent of its readiness to deal with risk.

From here comes this research highlights the importance of evaluating the performance of risk management by the external auditor before the audit process because of its importance in identifying strengths and weaknesses in this activity and therefore the external auditor building audit program to audit all activities. As well as to highlight flaws in the work of risk management and audit programs for the external auditor.

The research was based on the basic premise that "the auditor reporting on foreign evaluate the performance of risk management will lead to an increase in the efficiency of performance management activity of banks.

In light of this, a number of conclusions, of which the most important are the following:

1. There are no agreed concept of the term risk management, both issued by the COSO Committee in 2002 or 2004.
2. Does not support external auditor to evaluate the performance of risk management when planning and building and determine Checksum program.

Finally a set of recommendations in the light of the findings of the research results, the most important are the following:

1. The need to form an independent risk management in the organizational structure as stated in the relevant international standards and the stock exchanges and international professional organizations.
2. Paying attention to the external auditor evaluates risk management to minimize the risk and losses to a minimum and add a especially paragraph in his report discloses the risks facing activity and its impacts.

المقدمة : زاد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع إدارة المخاطر، وتعتبر المخاطر جزءًا لا يتجزأ من النشاط الاقتصادي وقد أستمرت المخاطر في التزايد مع التنوع الذي عرفته الأنشطة الاقتصادية بل وأصبحت صفة ملازمة للاقتصاديات المعاصرة وهذا التلازم بين النشاط الاقتصادي والمخاطر يجعل التخلص من المخاطر بشكل نهائي أمرًا غير ممكن ، لكن ذلك لا يعني بالضرورة عدم إمكانية التعامل معها وفق مجموعة من السياسات والاستراتيجيات التي تجعل آثارها ونتائجها متحكم فيها إلى حد بعيد، وفي هذا الإطار يتعين تحديد الدليل لإدارة المخاطر في الشركة أولا، ثم تحديد المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركة ثم تقييمها وأخيرا تصميم واختيار الوسائل الخاصة بالمؤسسة للوقاية من هذه المخاطر، وتحضيرها لتحمل الآثار المترتبة عن الأحداث التي تضر، ووضع هياكل وعمليات حكم تتسم بالفعالية وإعادة هندسة عملياتها لإضافة قدراً من المساءلة تمشياً مع حاجتها إلى المزيد من المعلومات الملائمة والموثوق بها لاتخاذ القرار في ظل المنافسة الدولية الشديدة من خلال تحسين أساليب إدارة المخاطرة .

وفي مثل هذا المناخ فإنه ليس من المستغرب أن ينظر المجتمع المالي إلى المدقق الخارجي على أنه الأكثر تأهيلا لتقويم إدارة المخاطر لما يمتلكه من معرفه وخبرات ومهارات تجعله مؤهلاً لذلك ، ولتقويم أداء إدارة المخاطر من قبل المدقق الخارجي قبل البدء بعملية التدقيق لما له من أهمية في تحديد نقاط القوة والضعف في هذا النشاط وبناءً عليه يقوم المدقق الخارجي ببناء برنامج التدقيق لتدقيق كافة الانشطة. فضلا عن تسليط الضوء على نقاط الخلل في عمل إدارة المخاطر والبرامج التدقيقية للمدقق الخارجي .

((اولا:- منـهجية البحـث))

١- **مشكلة البحث** : يمكن تلخيص مشكلة البحث بعدم وضوح مفهوم إدارة المخاطر وآلية تطبيقها والجهات التي يمكن ان تتولاه وواجبات كل جهة وأساليب التنسيق فيما بينها وعدم وجود دور للتدقيق الخارجي في تقويم أداء إدارة المخاطر قبل البدء بعملية التدقيق لما له من أهمية في تحديد نقاط القوة والضعف في هذا النشاط وببناء برنامج التدقيق لتدقيق كافة الانشطة ، وتحديد نقاط الخلل في عمل إدارة المخاطر والبرامج التدقيقية للمدقق الخارجي .

٢- **أهمية البحث** : تكمن أهمية البحث من خلال توضيح مفهوم إدارة المخاطر ومبادئها وقواعدها وأسسها وآلية تطبيقها والجهات التي يمكن ان تتولاها وواجبات كل جهة واساليب التنسيق فيما بينها ، وتبني الآليات الرقابية الفعالة لتتمكن من تجاوز حدود المخاطر، ودور التدقيق الخارجي وإجراءاته للتأكد من ملائمة وكفاية إدارة المخاطر وتعزيز الثقة والموضوعية في البيانات المالية وتسليط الضوء على الاسباب التي تمنع من أتخاذ الاجراءات الرقابية لمنع او تجنب المخاطر وتشخيصها وتجاوزها ومعالجتها .

٣- **أهداف البحث** : يهدف البحث الى التعرف على الاتي :

أ- تحديد مفهوم إدارة المخاطر وأنواعها وأسس إدارتها والإجراءات المتبعة للحد من المخاطر.

ب- بيان دور المدقق الخارجي في تقويم إدارة المخاطر وتقييم مدى كفاية وفاعلية أنظمة الضبط الداخلي وإجراءات الرقابة الموضوعة في سبيل إدارة المخاطر التي تم تحديدها .

جـ- بيان مدى حاجة المصرف عينة البحث لتبني مفهوم ادارة المخاطر من قبل مجالس اداراتها، فضلا عن تبني ادارات التدقيق فيها لأسلوب التدقيق المستند للمخاطر.

د- تصميم آلية لتنظيم عمل إدارة مخاطر ولتقويمها من قبل المدقق الخارجي وفقاً لاطار(COSO) .

٤- **فرضيات البحث** : يقوم البحث على محاولة أثبات الفرضيات الأتية :

أ- اعتماد مصرف بغداد على إدارة المخاطر في تنفيذ أنشطتها المختلفة وإعداد وعرض البيانات المالية سيكون له الاثر الايجابي في تحسين نوعية وكمية المعلومات المحاسبية في التقارير المالية وتحقيق أهدافها والميزة التنافسية لها وأضافة قيمة للمصرف .

ب-التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق المعتمدة في إدارة المخاطر وبذله للعناية المهنية اللازمة في إداء مهمته وواجباته سوف يؤثر ايجابيا على تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق وإعداد التقارير الرقابية .

٥- **الحدود المكانية والزمانية للبحث :**

أ- **الحدود المكانية :** لقد وقع اختيار على القطاع المصرفي لما له من أهمية في تنمية الاقتصاد الوطني ، وقد تم تحديد مصرف بغداد (شركة مساهمة خاصة) كعينة للبحث وذلك لأنه أقدم المصارف العراقية الخاصة وأكبرها من حيث راس المال وعدد المساهمين والرقعة الجغرافية المستغلة من قبله .إذ تم اعداد دراسة تحليلية للبيانات المالية لعينة البحث من أجل معرفة العلاقات غير الاعتيادية والتي تكشف الحاجة الضرورية لإدارة المخاطر ودورها في تطوير وتحسين كافة الانشطة المصرفية ، فضلا عن استفادة المدقق الخارجي منها في التخطيط وتنفيذ عملية التدقيق .

ب-الحدود الزمانية: البيانات المالية للسنوات (٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١١) .

((ثانيا: الجانب النظري للبحث))

١- **لجنة COSO** The Committee Sponsoring Organization of the Treadway commission:

لجنة تبني منظمات تريدواي (COSO) هي مجموعة من المنظمات الدولية المهنية ، وتتكون من جمعية المحاسبة الامريكية (AAA) والمعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) والمدراء التنفيذيون الماليون الدوليون (FEI) ومعهد المحاسبة الادارية (IMA) ومعهد المدققين الداخليين (AII)، وتشكلت هذه اللجنة سنة ١٩٨٥ومهمتها إعداد التقارير المالية عن الاحتيال (COSO,2002: 6)، وفي سنة ١٩٩٢ أصدرت هذه اللجنة إطار او أنموذج للرقابة الداخلية لتقييم وتعزيز نظم الرقابة الداخلية، وقدمت اللجنة في سنة ٢٠٠٢ الإطار بشكل اشمل وهو إدارة مخاطر الشركة ككل (مخاطر الاعمال) وليس فقط مخاطر الرقابة الداخلية، وخلال سنة ٢٠٠٤ قامت هذه اللجنة بتوسيع أطارها، والذي يستند على ثمانية مكونات مترابطة هي (البيئة الداخلية، وضع الاهداف، تعريف الاحداث، تقييم المخاطر، معالجة المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصال، المراقبة) ، إذ يعتبر مرجعا مقبولا وبشكل واسع، ولذلك فقد تم الاعتماد عليه من قبل الشركات عند تصميم السياسات والقوانين والأنظمة في ضبط أنشطة العمل، ولقد ابتكرت لجنة (COSO) أنموذج وهو مصفوفة ثلاثية الابعاد تعبر وتبين العلاقة بين ثلاث محاور تخص الشركة وكما مبين بالشكل (١) ادناه :

شكل (٤)

إطار لجنة COSO لإدارة المخاطر

٢- **مفهوم إدارة مخاطر Risk Management (RM) :**

إدارة المخاطر هي خطة استراتيجية تطبق عبر نشاطات الشركة ، وتمكن إدارة الشركة من تحديد وتقييم وإدارة الخطر أتجاه الشك وعدم التأكد ، وتؤدي الى خلق قيمة للشركة والحفاظ عليها وتعظيمها ، وتنمي إدارة المخاطر قابلية الشركة على تنظيم نزعة المخاطرة واستراتيجية الخطر، وفضلاً عن تحسين قرارات الإدارة لمعالجة الخطر وتقليل المفاجآت وخسائر العمليات واغتنام الفرص (COSO , 2004 : 23) .

وإدارة المخاطر هي المجال الوحيد لمنع الخطر والتقليل من حجم الخسائر عند حدوثه والعمل على عدم تكراره بدراسة أسباب حدوث كل خطر لتلافيه مستقبلا ، وكما تمتد إدارة المخاطر الى توافر الاموال اللازمة لتعويض الشركة عن الخسائر التي تحدث حتى لا يتوقف عن العمل والانتاج (عبد المنعم واخرون،٢٠٠٨: ٦) .

ومفهوم إدارة المخاطر يرتكز على مجموعة من الاساليب العلمية التي يجب اخذها في الحسبان عند اتخاذ القرارات لمواجهة أي خطر ، وذلك من اجل منع او تقليل الخسائر المادية المحتملة ، ومن ثم الحد من ظاهرة عدم التأكد ، كما ويرتكز هذا المفهوم على خفض التكاليف المصاحبة للخطر(موسى واخرون ، ٢٠١٢ : ٢٦) .

وقد عمل البعض على التمييز بين ثلاثة أنواع من الإدارات التي تتعامل مع الخطر على اساس علاقة العائد بالمخاطرة (نزعة المخاطرة) وهي (النعيمي،٢٠٠٧ :١٣٥) :

أ- **الإدارة المجازفة** : وهي الإدارة التي تهوى المجازفة ولا تهاب المغامرة وتمتلك من روح المخاطرة و الثقة العالية بالنفس الشيء الكثير ، وقد تتصرف بناء على ما تمتلكه من معلومات يمكنها من التصرف حيال الوضع الراهن بشيء من التأكد .

ب- **الإدارة المتحفظة** : وهي تلك الإدارة التي تتعامل مع المخاطر بشيء من التحفظ و التحسب و لا تستثمر أموال إلا في الاستثمارات ذات المخاطر المتدنية وهي متأكدة إن عوائدها مرتفعة و خسائرها قليلة .

جـ- **الإدارة الدفاعية** : وهي الإدارة التي تكون مترددة حيال بعض الاستثمارات التي تعرض عليها ، و تأخذ الكثير من الوقت للدراسة و الاستشارة قبل الإقدام على عمل قد يجلب عليها الخسائر .

٢- **تعريف إدارة المخاطر**: تعددت التعاريف الخاصة بإدارة المخاطر ومنها :

عرفت لجنة COSO إدارة المخاطر انها عملية تتأثر بمجلس الإدارة والإدارة العليا وموظفي الشركة الآخرين ، والتي تطبق بشكل استراتيجي خلال دورة حياة الشركة ، والتي صممت كي تكشف الاحداث التي يمكن ان تؤثر على الشركة ، وان تدير هذه المخاطر في حدودها الدنيا وذلك لتوافر ثقة كافية فيما يتعلق بتحقيق الشركة لأهدافها (COSO , 2004 : 27) .

وانها العملية التي تقوم من خلالها الشركات بربط المخاطر بنشاطاتها مع التركيز على الوصول الى استمرار المنافع لكل نشاط من النشاطات ، وان هدف الإدارة يكون حول زيادة القيمة لجميع النشاطات داخل الشركة من خلال فهم احتمالية التأثيرات الايجابية والسلبية لجميع العناصر التي تؤثر على الشركة مما يؤدي الى زيادة احتمالية النجاح وتقليل الفشل وعدم التأكد الخاص بتحقيق الاهداف الكلية للشركة (Risk Management Standard ,2002) .

وقد عرفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الامريكية المخاطر بأنها احتمال حصول خسارة اما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الاعمال او خسائر في راس المال ، واما بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة الشركة على تحقيق اهدافها وغاياتها (FSR , 1999: 5) .

يرى الباحثان ان التعاريف السابقة تتضمن العديد من الجوانب المتعلقة بمفهوم إدارة مخاطر التي منها:

أ- عملية مستمرة حتى نهاية حياة الشركة .

ب- تنفذ من قبل الموظفون العاملين في كل مستوى من مستويات الشركة .

جـ- تطبيق استراتيجي .

د- تصمم لتحديد وتصنيف الاحداث التي تؤثر على الشركة فعلاً .

هـ- توجه نحو انجاز الاهداف الشركة .

و- تعطي تأكيد معقول الى مجلس الإدارة وإدارة الشركة .

٣- اهداف إدارة المخاطر واهميتها : الهدف الرئيس من إدارة المخاطر هو التعامل مع المخاطر لتحقيق اهداف الشركة ، ولكن إدارة المخاطر لها اهداف فرعية اخرى ، وهذه الأهداف تحدد وفقاً لحجم الشركة ونوع نشاطها ، إلا أن الاهداف العامة يمكن تلخيصها بشكلٍ عام كما يلي :(COSO , 2004 : 27) .

أ. وضع الأسس اللازمة لتحديد أنواع المخاطر وتعريفها وتحليلها .

ب. وضع الاستراتيجيات وتحديد الأهداف وتوثيقها ضمن آلية واضحة.

جـ. وضع قاعدة بيانات للمخاطر وتصنيفها حسب آثارها المتوقعة.

د. وضع الخطط اللازمة للتعامُل مع المخاطر والإجراءات الخاصة بذلك.

هـ. استمرار المُتابعة لآثار المشاكل المترتبة على المخاطر للحد من آثارها.

و. تحديد وقياس المخاطر والسيطرة عليها لتخفيض آثارها والحد منها.

ومن هنا يرى الباحثان ان إدارة المخاطر لم تكن ابتكارا بل هي نتيجة طبيعية لتطور في بيئة الاعمال ، وتعددت اسبابها الادارية والاقتصادية والمالية والامنية والاجتماعية والانسانية وقد برزت الحاجة الى إدارة المخاطر عند ظهور جوانب الضعف والخلل لدى الشركات والتي اهمها:

- ضعف هياكل إدارة الشركات ، وتركيز السلطة لدى مدراء يفتقدون الخبرة والمهارة .
- انتقاد إدارة الشركات للممارسات السليمة في الرقابة، وترك الامور الجوهرية للشركات واهتمامها بالأمور غير الجوهرية والشكلية .
- تعرض الشركات الى موجات متلاحقة من المنافسة الشديدة ، واتجاه كثير منهم الى اخفاء الكثير من مواطن الضعف والابتعاد عن الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية .
- الاهتمام بحرية التجارة واهمال الجوانب المالية وتأثيرها في هياكل التمويل .

وقد لخصت بعض الدراسات اهم الاسباب التي تؤكد ضرورة تبني مفهوم إدارة المخاطر في البنود التالية: (بن علي،٢٠١٠ :٣٣٥) .

أ- المحافظة على الاصول الموجودة لحماية مصالح الدائنين والمستثمرين .

ب- احكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الانشطة والاعمال التي ترتبط اصولها بها كالقروض والسندات والتسهيلات الائتمانية وغيرها من ادوات الاستثمار .

جـ – تحديد العلاج النوعي لكل نوع من انواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها .

د- العمل على الحد من الخسائر وتقليلها الى ادنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية او من خلال تحويلها الى جهات خارجية .

هـ- تحديد التصرفات والاجراءات التي يتعين القيام بها فيما يتعلق بمخاطر معينة للرقابة على الاحداث والسيطرة على الخسائر.

و- اعداد دراسات قبل الخسائر او بعد حدوثها ، وذلك بغرض منع حدوثها او تكرار مثل هذه المخاطر.

ز- حماية المؤسسة بتوافر الثقة المناسبة لدى الدائنين والمستثمرين بحماية قدراتها الدائمة على توليد الارباح حتى وان كانت هنالك خسائر مفاجئة، والتي قد تؤدي الى تقليص الارباح او عدم تحقيقها .

وهكذا فان إدارة المخاطر هي احد مكونات نظم المناعة في الشركات ، وان لم تكن اهم مكوناته، فهي تعمل على محاربة الفساد، وانها لا تقتصر على تلك الشركات الهادفة للربح وانما تشمل ايضا المنظمات الادارية كافة حتى وان لم تكن هادفة للربح سواء كانت هذه الكيانات تابعة للدولة او القطاع الخاص او المجتمع المدني ومن هنا تبرز أهمية إدارة المخاطر في انها :

- **إدارة لمنع الخطر** ، والتقليل من حجم الخسائر عند حدوثه ، والعمل على عدم تكراره بدراسة اسباب حدوث كل خطر لتلافيه مستقبلا (عبد المنعم وآخرون ،٢٠٠٨: ٦) .

- **هي جزء من عملية الإدارة** ان عملية وضع الاهداف هو عنصر مهم في إدارة المخاطر ، ولكن الاهداف تحدد من قبل الإدارة ، إذ ان تقدير المخاطر ومعالجتها هي من ضمن نطاق عمل إدارة المخاطر، ولكن في نفس الوقت تقع تحت مسؤولية الإدارة ، إذ ان اغلب اعمال إدارة المخاطر تشترك معها إدارة الشركة . (COSO,2004: 36)
- **تتعلق بتعريف وتحديد الاحداث** ومقدار شدتها او وطأتها وكيفية السيطرة عليها ، ولأن المخاطر تحمل معها اضرارا عندما تقع لذلك تحرص الشركات كبرى كانت ام صغرى على ان يكون لديها فريق مختص بإدارة المخاطر ، اذ ان من شأن ذلك تقليل الخسائر الى اقصى حد ممكن (سالم ،٢٠١٠ : ١١٨) .
- **نشأت مدرسة إدارة المخاطر** في ظل اخفاق مدرسة تخطيط الربح في الوصول الى الاهداف المرجوة منها، إذ ظهر الاهتمام الفعلي بدراسة إدارة المخاطر، وبدأ المهتمون بشؤون الاستثمار جهودهم الفعلية في هذا الشأن (موسى واخرون، ٢٠١٢ : ٣٣١).
- **علم وفن** لكونه فرع من فروع علم الادارة يتبع عمليات التحليل الواقعي في البناء العقلاني لهيكل المخاطر والاستعانة بالنماذج القياسية والحسابية ، وكذلك فن لكونه يتطلب اختيار الأنموذج المناسب ، ومحاولة تصميمية بنجاح وفاعلية في الشركات مع الالتزام بالحذر اتجاه المخاطر (الحلفي ،٢٠٠٦ :١) .

٤- المبادئ والقواعد الاساسية لإدارة المخاطر:

أ- **تتمثل المبادئ الاساسية** لإدارة المخاطر كالاتي : (ستينبارت، ورومني ،٢٠٠٩ :٢٨٤)

اولا- على إدارة الشركة ان تقرر مقدار ما تقبله من عدم التأكد أثناء تحقيق المنافع .

ثانيا- تؤسس الشركة لإيجاد منافع للمالكين .

ثالثا- عدم التأكد ينتج عنه مخاطر ، وهي أمكانية ان يحدث شيء يؤثر عكسياً على قدرة الشركة في استحداث او تكوين المنافع او اتلاف المنافع الموجودة .

رابعا- عدم التأكد قد تنتج عنه فرص أيضاً وهي امكانية ان يحدث شيء يؤثر إيجابياً على مقدرة الشركة في استحداث او حفظ المنافع .

خامسا- يساعد أطار RM في إدارة عدم التأكد ،وما يرافقها من مخاطر وفرص إذ يمكنها بناء واستمرار المنافع.

ب- **تتمثل القواعد الاساسية** التي وضعتها لجنة قواعد إدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة FSR التي تعنى بقطاع المصارف في الولايات المتحدة الامريكية بوضع دليل للقواعد العامة لإدارة المخاطر وهذه القواعد هي : (الرمحي ،٢٠٠٥ : ١٨-٢٢)

اولا - مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا .

ثانيا- إطار عملية إدارة المخاطر .

ثالثا- التكامل في عملية إدارة المخاطر:

رابعا- مسؤولية الدوائر الفرعية:

خامسا- قياس المخاطر وتقييمها

سادسا- استقلالية إدارة المخاطر:

سابعا- خطة إدارة المخاطر(خطة الطوارئ)

٥- **فوائد (منافع) إدارة المخاطر** :ان إدارة المخاطر توفر لإدارة الشركة منافع عديدة منها: (COSO,2004 :3)

أ - تحدد استراتيجية المخاطر .

ب- ربط النمو بالمخاطر عن طريق تحديد حدود المخاطرة الممكن تقبلها .

جـ- تطوير قرارات الاستجابة ومعالجة الخطر .

د- تقليل المفاجئات وخسائر العمليات .

هـ- تصنيف وإدارة الخطر .

و- إعطاء معالجات متكاملة للمخاطر .

ز- اغتنام الفرص .

ح- توفر راس المال .

٦- **محددات إدارة المخاطر:** إدارة المخاطر الجيدة والفعالة تعطي مجلس الإدارة والإدارة العليا تأكيداً معقولاً حول تحقيق أهداف الشركة، وليس تأكيداً مطلقاً، وعملية تحقيق الاهداف تتعرض الى بعض المحددات التي تؤثر في أتخاذ القرارات التي تكون في بعض الاحيان غير مناسبة وتؤدي الى الاخطاء، ومن أهم هذه المحددات(الحكم الشخصي ، الاهمال ، التواطؤ ، الكلفة مقابل المنفعة ، تجاوز الإدارة) (COSO ,2004 : 86-88).

٧- **الجهات المؤثرة بإدارة المخاطر والمتأثرة بها** : ان إدارة المخاطر هي مسؤولية جهات عديدة تتأثر بها سواء بالفكر او بالعمل التنفيذي ، وفضلا عن ان هنالك جهات تؤثر في عمل إدارة المخاطر، وتأثيرها يصل الى مستوى كبير من درجة النجاح او الفشل ، والتي تتمثل بالاتي :(COSO,2004: 96)

أ- **مجلس الإدارة** : ويمثل المساهمين والاطراف الاخرى من اصحاب المصالح في إدارة حقوقهم والمحافظة عليها ، ويقوم برسم السياسات العامة للشركة واختيار المدراء التنفيذيين لإدارة أعمال الشركة واتخاذ القرارات .

ب- **الإدارة** : وهي المسؤولة عن الإدارة اليومية للعمل في الشركة وتقديم التقارير الى مجلس الإدارة ، وكما انها مسؤولة عن تعظيم الارباح وقيمة الاسهم لصالح المساهمين، ومع الالتزام بالقوانين والتعليمات والاوامر واللوائح التي تصدر من مجلس الإدارة .

جـ- **مدير الخطر**: ان مدير الخطر يمكن استخدامه وظيفياُ على انه يعني اي شخص يؤدي وظيفة إدارة المخاطر .

د- **موظفو الشركة** : يساهمون في الرقابة الداخلية التي تعتبر جزءا واضحا أو ضمنيا من واجبات كل موظف ، ويقوم كل موظف بدوره في تنفيذ وتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية، ويجب أن تكون حدود مسؤوليتهم عن المخاطر عند حدوث الاخطاء في عمليات التشغيل ومخالفات قواعد السلوك المهني والاخلاقي أو تجاوز السياسات .

هـ- **الاطراف الخارجية** : تؤدي أيضا دورا هاما في عملية إدارة المخاطر، والاطراف الخارجية تتمثل بالمشرعين للقوانين والتعليمات ، المنظمات المهنية ، محللي المال والاقتصاد ، المستثمرون ، المقرضون ، وفي بعض الدول الوسائل الاخبارية المتخصصة.

و- **المدققون الخارجيون** : يتمثل بالأجهزة العليا للرقابة المالية ومراقبي الحسابات ، وتقوم بتقييم أنظمة الرقابة الداخلية، لضمان جودة التدقيق ، وأعمال التدقيق المالي وتدقيق الأداء .

٨- **عناصر ومكونات إدارة المخاطر** (RM) : يتكون إطار إدارة المخاطر من ثمانية عناصر مترابطة يتم من خلالها وضع السياسات والإجراءات لتحقيق أهداف الشركة ، إذ يتم تحديد وتقييم ومعالجة المخاطر التي تواجهها الشركة ، والتي تكون مفيدة للمدقق الخارجي في أداء عملية التدقيق ، ولذلك فأن عناصر إدارة المخاطر هي كما يلي : (ستينبارت ورومني، ٢٠٠٩: ٢٨٧)

أ- **البيئة الداخلية** : هي فلسفة بيئة إدارة المخاطر، وتعتبر من اهم العناصر المكونة لإدارة المخاطر، إذ تؤثر على جميع عناصر إدارة المخاطر من خلال وضع استراتيجيات واهداف الشركة لتحديد وتقييم المخاطر الناتجة من عملياتها ، ويؤدي ضعف البيئة الداخلية في اغلب الاحيان الى انهيار إدارة المخاطر ، ومكونات البيئة الداخلية هي (المعرفة بالخطر، مجلس الإدارة ، سلامة القيم الاخلاقية ، القدرة على الالتزام ، تصميم فلسفة الإدارة (العمليات التشغيلية)،نزعة المخاطرة ، الهيكل التنظيمي (السلطة والمسؤولية) ، سياسات إدارة الموارد البشرية) .

ب- **وضع (تحديد) الاهداف** : وهي عبارة عن اعداد واختيار الاهداف الاستراتيجية والاهداف الفرعية الاخرى ، وينبغي على إدارة المخاطر تحديد الاهداف قبل تحديد الاحداث التي تؤثر عليها وربطها وتوحيدها مع سلسلة متتابعة من الاهداف الفرعية للوحدات الثانوية للشركة ، ويتعين تحديد عوامل النجاح المهمة لكل مجموعة من الاهداف وتحديد مقاييس الاداء لمعرفة ان كانت الاهداف قد تحققت ، وكجزء من عمل إدارة المخاطر التأكد من ان إدارة الشركة قد اختارت وحددت الاهداف التي تدعم استراتيجيتها ورؤيتها ورسالتها .

ج- **تعريف الاحداث** : تعرف لجنة COSO الاحداث على انه الواقعة التي تنشأ من مصادر داخلية او خارجية تؤثر في تطبيق الاستراتيجية او بلوغ الاهداف وتتكون من المكونات (الاحداث – عوامل تؤثر على استراتيجية الاهداف – المنهجيات والتقنيات – تصنيف الاحداث – التهديدات والفرص)، وقد تكون للأحداث انعكاسات موجبة او سالبة او كليهما معا ، وان الاحداث بطبيعتها تعني عدم اليقين ، فان الاحداث من الصعب معرفة متى سيقع ، ومن الصعب تحديد تأثيره على الشركة ، وعندما يقع فقد ينتج عنه أحداث اخرى ، وقد تقع الاحداث بشكل منفرد او بالتزامن ، وعلى الشركة ان تتوقع جميع الاحداث الممكنة سواء ايجابية او سلبية والتي قد تؤثر عليها ، وتعريف الاحداث تكون وفقاً لمنهجيات علمية وتقنيات ، وهذه التقنيات تنظر الى الماضي والمستقبل في تعريف الاحداث وتعتبر تواريخ هذه الاحداث كأساس في توصيف الاحداث (ستينبارت ورومني ،مصدر سابق :٢٩٧) .

د- **وهي عملية تقييم وتقدير الخطر** (الخطر المتأصل والمتبقي – الاحتمالية وتأثير – منهجيات وتقنيات)، وقد يتعرض إداء الشركة للمخاطر بسبب احداث داخلية او خارجية، والمهم ان يكون تحديد المخاطر شاملا، ويأخذ في الحسبان جميع العمليات الداخلية المهمة للشركة والاطراف الخارجية ذات العلاقة، والمخاطر مفهوم يستخدم للتعبير عن حالة عدم التأكد بخصوص الاحداث او نتائجها التي يمكن ان تحدث تأثيرا جوهريا على تحقيق اهداف واستراتيجيات الشركة (المغامس، ٢٠٠٩ :٩) .

هـ- **معالجة الخطر**: وتعني انه تم اتخاذ الاجراءات اللازمة للتعامل مع الخطر سواء معالجته او انهاءه او تحمله ومكوناته هي (تصنيف معالجات الخطر– تقييم معالجات الخطر المحتملة– وجهة محفظة الخطر)، وبعد ان تم التعرف على المخاطر وقياسها يجب ان يتخذ قرار بشأن ما يجب عمله فيما يتعلق بكل خطر ، وتلك هي مشكلة إدارة المخاطر الاساسية، إذ يتم فحص بعض عمليات اتخاذ القرار التي اقترحت ، وتحدد المعايير التي ينبغي استخدامها في قرارات إدارة المخاطر ، وتتعلق قرارات إدارة المخاطر بالأساس في عملية اختيار التقنية التي تتعامل مع المخاطر الذي تم التعرف عليه وقياسه (حماده، ٢٠٠٨ : ٨٣) .

و- **الانشطة الرقابية** : هي السياسات والاجراءات التي تساعد الإدارة على تنفيذ معالجة الخطر ، ويتم ممارسة الانشطة الرقابية في كافة انحاء الشركة وعلى كل المستويات والوظائف وهي متنوعة وتأخذ اشكال عديدة كالموافقات ، التفويضات ، التحقق من الاداء التشغيلي ، والانشطة الرقابية تطبق على الانواع الاربعة من الاهداف(الاستراتيجية ،العمليات ،التقارير، الالتزام)، إذ يكون هناك ترابط وتداخل بين الانشطة الرقابية،إذ تساعد على انجاز الاهداف وضمان موثوقية التقارير والالتزام بالقوانين والتعليمات(COSO,2004:65).

ز- **المعلومات والاتصال** : المعلومات يجب ان تكون دقيقة ومترابطة فيما بينها ليتمكن الموظفين من تنفيذ مسؤولياتهم ، وتستخدم أنظمة المعلومات بيانات داخلية وخارجية ومعلومات حول الاحداث الخارجية ونشاطات الشركة مما يؤدي الى تزويد معلومات عن مخاطر واتخاذ قرارات من قبل الإدارة لتحقيق اهدافها، واما الاتصال فهو تدفق المعلومات من اعلى الى الاسفل او بالعكس، إذ يتم توصيل المعلومات من الإدارة العليا الى الإدارة والموظفين ليتفهموا دورهم في إدارة المخاطر، وفضلا عن وجود امكانية الاتصال الفعال مع الجهات الخارجية .(Shenkir & Walker ,2011 :20) .

ح- **المراقبة** : هي عملية تقييم فعالية مكونات او عناصر إدارة المخاطر وهي تنقسم الى نوعين من المراقبة، الاول المراقبة المستمرة لنشاطات الشركة والثاني التقييمات المنفصلة، وإدارة المخاطر غالبا ما تستخدم المراقبة المستمرة لأنها تعطي نتائج جيدة وذات تأثير جيد في خلق المعلومات عن المخاطر في الوقت

المناسب مثل(تحديد درجة التغيير للأحداث الداخلية والخارجية والمخاطر المرتبطة بها، وقدرة ومهارة الموظفين على تطبيق معالجات الخطر واجراءات السيطرة ذات العلاقة)، وان المراقبة المستمرة والتقييمات المنفصلة لإدارة المخاطر تعطي نتائج يبقى لها الاثر الجيد خلال مدة حياة الشركة(COSO,2004: 79).
والشكل(٢) يبين أهمية تطبيق عنصر المراقبة في تقييم فعالية مكونات او عناصر إدارة المخاطر عن طريق التقييمات المنفصلة والمستمرة .

الشكل (٢)
تطبيق عنصر المراقبة في تقييم فعالية مكونات او عناصر إدارة المخاطر

(COSO,2009:2)

بناء على ما تقدم ، فأن لجنة COSO قامت بوضع خطوات متسلسلة لعمل إدارة المخاطر والتي هي عبارة عن عناصر ومكونات إدارة المخاطر والتي هي (البيئة الداخلية ، وضع الاهداف ، تحديد الاحداث، تقييم المخاطر، والاستجابة ومعالجة المخاطر، الانشطة الرقابية ، المعلومات والاتصال ، والمراقبة)، وتم تحديد هذه العناصر ومكوناتها من الحاجة الفعلية والواقعية، وهي خطوات عامة لعمل إدارة المخاطر واعطت الحرية الى إدارات الشركات لوضع الاجراءات الرقابية التفصيلية في إعداد برنامج عمل إدارة المخاطر التابعة لها والتي تتناسب مع نوع وحجم نشاطها، ومن ناحية اخرى فأن توسيع دور التدقيق الخارجي في مجال إدارة المخاطر والذي تم الاشارة اليه في قانون SOX اصبح مطلوب منه إبداء الراي في مدى كفاءة وفاعلية هيكل الرقابة الداخلية في الشركة محل التدقيق، ويتحقق ذلك من خلال قيام المدقق الخارجي بتصميم برنامج تدقيق يمكنه من اعطاء مستخدمي البيانات والتقارير المالية تأكيد معقول عن عدم وجود غش او تحريفات جوهرية او مخاطر، وهذا ما تضمنه معيار التدقيق الدولي(٣١٥) (فهم بيئة المنشأة وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية)، ومعيار التدقيق الدولي(٣٣٠) (استجابة المدقق للمخاطر المقيمة).

٩- دور التدقيق الخارجي في تقويم إدارة المخاطر :

تنبع أهمية وحيوية عمل المدقق الخارجي ليس لكونه متطلباً قانونياً فحسب ، بل لاعتباره ضرورة تتعلق بالأمانة والحيادية والنزاهة والموضوعية والخبرة والعمل المتخصص، لذا وبعد ما شهدته الأنشطة الاقتصادية في تنظيمها وآليات عملها، أضحى المدقق الخارجي يعمل من أجل إطلاع أصحاب المصالح على حالة الشركة ، وفي نفس الوقت يقدم النصح للإدارة بهدف تصحيح الأخطاء ومنع الاحتيال التي قد تحدث عن طريق عملية التدقيق التي يقوم بها في الشركة بالاعتماد على وسائل وإجراءات خاصة (الدعدوع،٢٠٠٩ : ٤).
التدقيق المبني على مخاطر الاعمال هو منهجية جديدة في التدقيق تعتمد على تقييم المخاطر الداخلية والخارجية في مؤسسات الاعمال بشكل مستمر مع الاخذ بعين الاعتبار ان تحديد هذه المخاطر وإدارة السيطرة عليها هو من مسؤولية جميع العاملين في الشركة وفي مختلف المستويات للوصول بها الى مستويات مقبولة وبشكل مستمر أيضاً (إبراهيم ،٢٠٠٩: ٢٩) .

وكما يمكن تعريف التدقيق لإدارة المخاطر بأنه مراجعة تفصيلية ومنظمة لبرنامج إدارة المخاطر مصمم للتقرير إذا كانت أهداف البرنامج ملائمة لاحتياجات الشركة ، وما أذا كانت التدابير المصممة لتحقيق تلك الاهداف مناسبة وما إذا كانت التدابير قد تم تنفيذها بشكل سليم (حماده ،٢٠٠٨ :١٢٠) .

وان الهدف من تدقيق أهداف وسياسات إدارة المخاطر هو التقرير ما اذا كانت أهداف البرنامج متماشية مع موارد الشركة المالية وقدرتها على تحمل الخسارة ، وعندما تكون اهداف إدارة المخاطر غير مناسبة او غير واضحة وقاصرة يتم صياغة أهداف جديدة وعرضها على الادارة للموافقة عليها وفي حالة وجود تناقض او تعارض بين التطبيق والسياسة ينبغي التوافق اما بتغيير الاهداف او تغيير اسلوب الشركة في التعامل مع مخاطرها ، وفي تلك الاحوال التي تكون فيها الاهداف غير واضحة ينبغي تقديم توصية بأن تصوغ الشركة فلسفتها فيما يتصل بإدارة المخاطر عن طريق تبني سياسة إدارة مخاطر واضحة . (حماده ،٢٠٠٨ :١٢٤) .

ومن هنا فأن الباحثان يران ان اهداف التدقيق الخارجي الحديثة وفقا لمدخل خطر الاعمال هي:

أ- مساعدة الشركة في تحقيق أهدافها .

ب- تفعيل إدارة المخاطر وتحسين عمليات التحكم بالمخاطر التي تواجه الشركة .

ج- إضافة قيمة للشركة من خلال تحديد نقاط الضعف والخلل والتوجيه باتخاذ الاجراءات الرقابية التصحيحية التي تمنع من تكرار المخاطر مستقبلاً .

١٠- مدخل واستراتيجية خطر الاعمال:

يقصد باستراتيجية التدقيق الخطة التي يضعها المدقق الخارجي بهدف انجاز عملية التدقيق خلال مدة محددة وذلك بتقسيم العمل بين الفريق بحسب طبيعة عمليات الشركة بموجب برنامج تدقيق يعكس أهداف الخطة على شكل إجراءات عملية يمكن تتبعها والاشراف على تنفيذها(الرمحي ،٢٠٠٨ :٦٨) .

في الفقرة (٣٠) من المعيار الدولي للتدقيق رقم (٣١٥) يعرف مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية التابع (IFAC) مخاطر الاعمال بأنها مخاطر ناتجه عن أوضاع او أحداث أو ظروف أو أفعال أو عدم القيام بأفعال قد تؤثر بشكل سلبي على قدرة شركة ما على تحقيق أهدافها أو تنفيذ استراتيجيتها أو وضع أهداف واستراتيجيات غير مناسبة وبالاتي فهو الخطر المرتبط باستمراريتها وربحيتها (الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين ،٢٠٠٩ : ٢٦٢) .

ويمكن للمدقق الخارجي دراسة هذا الخطر وتحديد العوامل التي تسبب التضليل في القوائم المالية ، وتزداد مثالية التدقيق الخارجي في ظل خطر الاعمال أكثر من خطر التدقيق ، ومدخل خطر الاعمال يعطي صورة أوضح عن الشركة وعن مدى نجاحه في تحقيق أهدافه الاستراتيجية ، إذ يختصر الطريق على المدقق الخارجي ويمكنه من وضع إشارات حمراء على تقريره تمكن متخذي القرار من اخذ الاحتياطيات اللازمة وتقديم حماية للمدقق الخارجي من خطر المساءلة القانونية ، وفي حين ان اتباع خطر التدقيق سيقود المدقق الخارجي للغوص في تفاصيل ذات وقت أكبر وتكلفة أكبر (الرمحي ،٢٠٠٨ :٧٠) .

وتختلف منهجية التدقيق القائم على مخاطر الاعمال عن المنهاج التقليدي بعدد من الجوانب والعناصر ومنها: (إبراهيم ،٢٠٠٩ :٣٣)

أ- تقييم المخاطر يعتبر عملية مستمرة في إطار منهجية التدقيق القائم على مخاطر الاعمال بينما تتم ممارستها بشكل دوري ضمن المنهجيات التقليدية .

ب- المحاسبون وأمناء الصندوق والمدققون الداخليون هم المسؤولين عن تحديد المخاطر وإدارة التدقيق في المنهجيات التقليدية بينما هي من مسؤوليات جميع أعضاء الشركة الى جانب المدققين الخارجيين ضمن منهجية التدقيق القائم على مخاطر الاعمال .

جـ- في المنهج التقليدي فأن السياسات وإجراءات الرقابة على مخاطر الاعمال لا يتم دعمها من قبل الادارة العليا ، اما في منهج مخاطر الاعمال فيكون مدعوم من قبل الادارة .

د- في منهج التدقيق التقليدي يتم البحث وتحديد المخاطر ومن ثم يتم التعامل معها ، اما في منهج مخاطر الاعمال يتم التعامل مع المخاطر بشكل دائم ضمن عملية منظمة ومستمرة ويتم اتخاذ الاجراءات التصحيحية الملائمة في حينه .

هـ- في المنهج التقليدي ان الاشخاص غير الفاعلين هم المصدر الاساسي لمخاطر الاعمال بينما في إطار منهجية التدقيق القائمة على مخاطر الاعمال فأن العمليات غير الفعالة هي المصدر الاساسي لهذه المخاطر.

ز- يدعو منهج التدقيق القائم على مخاطر الاعمال الى ربط مخاطر الاعمال مع نظام التدقيق وذلك لان التدقيق الخارجي وجد من اجل تقليل هذه المخاطر او الاحتفاظ بهذه المخاطر في الحدود المقبولة.

١١- إدارة المخاطر في ظل معايير التدقيق الدولية :

شهدت معايير التدقيق والتأكيد الدولية العديد من التغييرات والتطورات المتلاحقة بشأن الرقابة الداخلية من خلال مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي بعد سحب معيار التدقيق الدولي(٤٠٠)الموسوم (تقدير المخاطر والرقابة الداخلية) واصدر المعيار الجديد (٣١٥)الموسوم(تحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهري من خلال فهم المنشأة وبيئتها)،وكذلك اصدر معيار التدقيق الدولي(٣٣٠)الموسوم(إجراءات المدقق استجابة للمخاطر المقيمة)(جمعة:٢٠٠٩، ١٩٣)

وأكدت معايير التدقيق الدولي (٣١٥ ، ٣٣٠) الى انه ينبغي على المدقق الخارجي ان يحصل على فهم بمخاطر الاعمال والمخاطر الجوهرية والاستجابة للمخاطر المقيمة للمدى الذي تعتبر من خلاله ملائمة للقوائم المالية ، والجدول (١) يلخص العلاقة التي توصل إليها الباحثان بين عناصر ومكونات إدارة المخاطر وفقرات المعياريين(٣١٥، ٣٣٠).

جدول (١)

العلاقة بين إدارة المخاطر ومعايير التدقيق الدولية (٣١٥ ، ٣٣٠)

المعايير الدولية			إدارة المخاطر	
رقمه	ت الفقرة	مضمون الفقرة	العناصر	المكونات العناصر
٣١٥	١١- ب ١١- ج	على المدقق فهم الشركة وبيئتها من حيث :- - عملياتها . - ملكيتها والهيكل الاداري فيها . - انواع الاستثمارات . - طريقة هيكلة الشركة وكيفية التمويل . اختيار الشركة وتطبيقها للسياسات المحاسبية.	البيئة الداخلية	- فلسفة الادارة واسلوب التشغيل. - مجلس الادارة . - الهيكل التنظيمي . - القيم الاخلاقية . - توزيع السلطة والمسؤولية . - التأثيرات الخارجية .
	١١- د	أهداف واستراتيجيات الشركة ومخاطر الاعمال المتعلقة بها .	وضع الاهداف	- اختيار الاهداف الاستراتيجية . - اختيار الاهداف الفرعية .

	١٥- أ ١٥- ب ٢٦- أ ٢٦- ج ٢٦- د ٢٧	يجب ان يحصل المدقق على فهم ما يأتي :- تحديد مخاطر العمل المتعلقة بالأهداف . تقدير أهمية الخطر . تحديد المخاطر . ربط المخاطر المحددة بالأخطاء التي قد تحدث. الاخذ بالاعتبار احتمالية الاخطاء المتعددة. تحديد المخاطر التي تتطلب إجراءات تدقيق خاصة .	تعريف الحدث	- تحديد الاحداث . - عوامل تؤثر باستراتيجية الاهداف - المنهجيات والتقنيات . - أصناف الاحداث . - تهديدات وفرص .
١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤	٥ ٦ ٦- أ ٦- ب ٦- ج	على المدقق أداء إجراءات تقييم المخاطر لتوافر اساس لتحديد وتقييم المخاطر . يجب ان تتضمن إجراءات تقييم المخاطر ما يأتي: الاستفسارات من الادارة والموظفين . الاجراءات التحليلية . الملاحظة والتفتيش .	تقييم المخاطر	- المخاطر المتأصلة المتبقية . - احتمالية الحدوث والمخاطر والتأثير - المنهجيات والتقنيات .
٣١٥	٩ ١٥- ج ٢٦- ب	استخدام معلومات تم الحصول عليها من المدقق السابق في تحديد المتغيرات في المعلومات التي قد يتم الاستفادة منها في التدقيق الجاري . تقييم احتمالية حدوث المخاطر . تقييم المخاطر المحددة وفيما اذا كانت تتعلق البيانات المالية من المحتمل ان تؤثر على أدلة الاثبات .		
٣٣٠	٦ ٧- أ ٧- ب ٨ ٢٥	على المدقق ان يصمم ويؤدي إجراءات تدقيق المخاطر المقيمة . دراسة اسباب تقييم المخاطر . الحصول على ادلة تدقيق اكثر اقناعا كلما ازداد تقييم المدقق للمخاطر . يتعين على المدقق تصميم وأداء اختبارات لأنظمة الرقابة . يجب على المدقق ان يقيم فيما لو كانت تقييمات المخاطر مناسبة .	الاستجابة للمخاطر	-التمييز بين أجراءات الاستجابة . - تقييم ردود الخطر المحتملة. - معالجات للخطر على مستوى متميز .
٣١٥	٢٠	على المدقق فهم الانشطة الرقابية والتي تعتبر ضرورية في تقييم المخاطر من اجل تصميم المزيد من اجراءات التدقيق .	أنشطة السيطرة	- التكامل في معالجة الخطر . - انواع انشطة الرقابة . - السيطرة العامة . - السيطرة التطبيقية .

	١٨ ١٩	على المدقق ان يفهم نظام المعلومات بما في ذلك اساليب العمل . على المدقق ان يفهم الكيفية التي يتم فيها تبليغ الشركة والصلاحيات والمسؤوليات واعداد التقارير المالية والادوار الهامة المتعلقة بإعداد التقارير بما في ذلك : - الاتصالات بين الادارة وأولئك المكلفين بالرقابة . - الاتصالات الخارجية مع السلطات التنظيمية .	المعلومات والاتصال	- المعلومات . - الانظمة الاستراتيجية . - الاتصال .
٢٦	٢٢ ٢٤ ٢٧	يجب ان يحصل المدقق على فهم للأنواع الرئيسة لأنشطة المتابعة وما هي الاجراءات العلاجية . يجب ان يحصل المدقق على فهم مصادر المعلومات المتعلقة بأنشطة المتابعة للشركة وانها موثوقة بشكل كافٍ لهذا الغرض .	المراقبة (المتابعة)	- التقييمات المنفصلة . - تقييمات مستمرة داخلية .

المصدر : إعداد الباحثان بالاعتماد على إطار coso والمعايير الدقيق الدولية (٣١٥، ٣٣٠)

((ثالثاً: الجانب التطبيقي للبحث))

سوف يتناول الباحثان في هذا الجانب تحليل القوائم المالية لكل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وكشف التدفقات النقدية لمصرف بغداد (شركة مساهمة خاصة) باستخدام الاجراءات التحليلية والمؤشرات المالية لاكتشاف المخاطر المحتملة في تلك القوائم استنادا للفقرة (ب-٦) من معيار التدقيق الدولي رقم (٣١٥) الموسوم بـ " تحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهري من خلال فهم الشركة وبيئتها " لأثبات فرضيات البحث .

وتأسيساً على ما تم طرحه في الاطار النظري ولأجل اثبات فرضيات البحث سوف يعتمد الباحث اهم الاجراءات التحليلية الواردة في المعيار اعلاه ، والتي هي أحد الادوات التي يستخدمها المدقق الخارجي في اكتشاف مخاطر الاعمال، وإجراء المقارنة الزمانية للسنوات (٢٠٠٩-٢٠١٠-٢٠١١) مع سنة الاساس (٢٠٠٨) ونتائج النسب المالية، وذلك لمعرفة التغيرات الحاصلة بين النسب المالية لتلك المدة وبين سنة الاساس التي تم اختيارها، وادناه أهم النتائج الخاصة بالقوائم المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وكشف التدفقات النقدية) :

١- الموجودات الثابتة :

أ- مقارنة معدل دوران الموجودات الثابتة للسنة الحالية مع ما يقابلها من السنوات السابقة ، وبالرجوع الى القوائم المالية لمصرف بغداد عينة البحث فقد تم اعداد جدول (٢) الاتي :

جدول (٢)

معدل دوران الموجودات الثابتة للمدة (٢٠٠٨-٢٠١١) (الف دينار)

السنة / البيان	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
صافي الايرادات	١٨٦٩٩٢٢٢	١٩٩٦١٧٨١	٣٣١٠٦٨٥٣	٤٨٢٢٩٦٩٩
صافي الموجودات الثابتة (القيمة الدفترية)	١١٨٦١٧٦٧	١٤٥٠٨٥٦١	٣٠٢٥٤٨٦٠	٣٤٠١٣٠٤٥
معدل دوران الموجودات الثابتة	١,٥٧	١,٣٧	١,٠٩	١,٤٢

(الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية لمصرف بغداد)

يتضح من الكشف اعلاه :

اولا: وجود انخفاض في معدل دوران الموجودات الثابتة خلال سنوات التقويم ، إذ كان المعدل في سنة ٢٠٠٨ هو (١,٥٧) مرة ثم انخفض سنة ٢٠٠٩ الى (١,٣٧) مرة ثم استمر في الانخفاض حتى عام ٢٠١٠ الى (١,٠٩) مرة ثم بداء بالارتفاع في عام (٢٠١١) الى (١,٤٢) لذا فهو غير ملائم ، ان عدم ملاءمة المعدل في السنوات اعلاه ناتج عن التغيرات التي طرأت على الايرادات وصافي الموجودات الثابتة فقد ازدادت قيمة صافي الموجودات الثابتة في سنة ٢٠٠٩ بمقدار (١٠١١٣٩٣٩) الف دينار وبنسبة (١٩٣%) بينما ازدادت في عام ٢٠١٠ بمقدار (٢٧٥١٠١٣٦) الف دينار وبنسبة (٥٢٤%) وازدادت في سنة ٢٠١١ بمقدار (٣١٧١٠٨٩٠) الف دينار وبنسبة (٦٠٥%) مقارنة بسنة الاساس ٢٠٠٨ .

ثانيا: اما الايرادات فقد ازدادت في السنوات (٢٠٠٩ ،٢٠١٠ ،٢٠١١) بمقدار (١٢٦٢٥٥٩) و (١٤٤٠٧٦٣١) و(٢٨٥٣٠٤٧٧) الف دينار وبنسب (٦,٧%) و(٧٧%) و (١٥٢%) مقارنة بسنة الاساس ٢٠٠٨ .

ان الزيادة المرتفعة جداً بنسب الموجودات الثابتة لم يقابلها زيادة مناسبة بنسب الزيادة في الايرادات إذ ان كل دينار مستثمر في الموجودات الثابتة ساهم في تحقيق (١,٥٧) دينار و(١,٣٧) دينار و(١,٠٩) دينار و (١,٤٢) دينار من الايرادات في السنوات (٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١) على التوالي وهو معدل منخفض ايضاً مما يعني ان الاموال المستثمرة في الموجودات الثابتة تدر ايراداً يتناقص تدريجياً وعدم كفاءة الادارة في استخدام الموجودات الثابتة فضلاً عن عدم وجود سياسة كفؤة في استغلال الاموال واستثمارها في الموجودات الثابتة وهي فروع تم استحداثها في مناطق مختلفة ، مما يتطلب التأكد من السياسات المستخدمة من قبل الادارة في الاستثمار في الموجودات الثابتة ، وكما مبين في الشكل (٣) ادناه .

الشكل (٣)

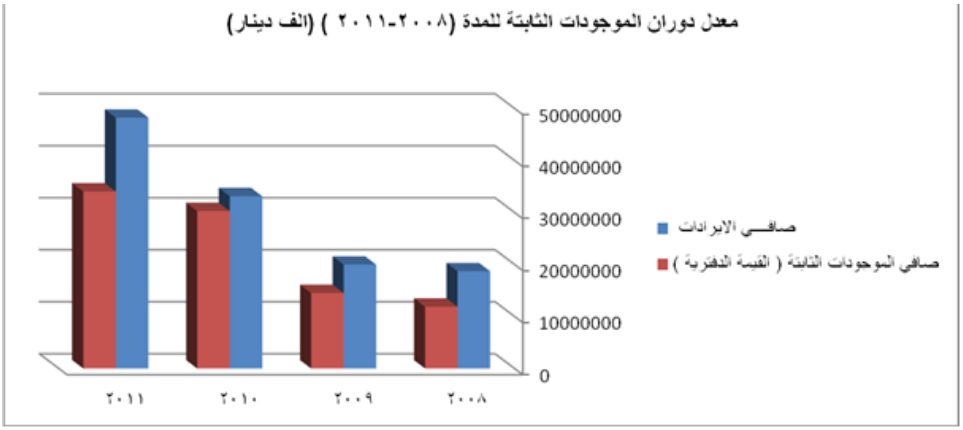

٢- المدينون :

أ- **مقارنة نسبة رصيد الديون المتأخرة التسديد الى رصيد المدينون** لسنة ٢٠١١ مع ما يقابلها من نفس تلك الارصدة في السنوات السابقة، وبالرجوع الى القوائم المالية لمصرف بغداد عينة البحث للمدة (٢٠٠٨-٢٠١١) فقد تم اعداد الجدول (٣) الآتي :

جدول (٣)

نسبة رصيد الديون المتأخرة التسديد الى رصيد المدينون للمدة (٢٠٠٨-٢٠١١) (الف دينار)

السنة / البيان	٢٠٠٨	٢٠٠٩	نسبة النمو %	٢٠١٠	نسبة النمو %	٢٠١١	نسبة النمو %
حسابات مدينة متأخرة التسديد	٢٦٠١٧٣٨٠	٢١٤٨٩٠٤٩	(١٧)	٢٦٨٦٤٧٦٨	٣,٢	٣١٢٠٨٣٧٦	٢٠
رصيد المدينون	٣٧٦٥٦٨٣٢	٣٧٤٩٣٦٦٧	(٠,٤)	٤٤٥٤٨٤٦٨	١٨,٣	٤٨٦١٩٧٦٥	٢٩,١
النسبة	%٦٩	%٥٧		%٦٠		%٦٤	

(الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية لمصرف بغداد)

يلاحظ من الجدول أعلاه :

اولا: هناك انخفاض كبيرة في حساب المدينون بمقدار (٠,٤) ابتداء من سنة ٢٠٠٩، تلتها زيادة في عام ٢٠١٠ بمقدار (١٨,٣) ثم ارتفعت هذه النسبة في سنة ٢٠١١ الى (٢٩,١) .

ثانيا: بلغت نسبة الديون المتأخرة التسديد لسنة ٢٠٠٨ بقدار (٦٩%) ، وانخفضت هذه النسبة في سنة ٢٠٠٩، إذ بلغت (٥٧%) ، تلتها زيادة في هذه النسبة لسنة ٢٠١٠ بمقدار (٦٠%)، ثم استمرت بالارتفاع لتصل الى (٦٤%) لسنة ٢٠١١ .

ثالثا: رافق الزيادة في حساب الديون المتأخرة التسديد بالنسبة لحساب المدينون زيادة في نمو خلال المدة (٢٠٠٨-٢٠١١) ، إذ انخفضت في عام ٢٠٠٩ بمقدار (١٧%) ، ثم ازدادت خلال العامين ٢٠١٠و٢٠١١ لتصل الى (٣,٢%) ، (٢٠%) على التوالي .

مما تقدم اعلاه تبين ان هنالك تذبذباً في النسب بين الانخفاض والزيادة بالنسبة للمدينين والديون المتأخرة التسديد وهذا يدل على عدم اتخاذ اجراءات دقيقة من قبل المصرف في تحصيل الديون فضلا عن ضعف الدراسة التي تعد قبل منح الدين مما يؤشر وجود مخاطر في عدم تحصيل هذه الديون ، وكما مبين في الشكل (٤) ادناه .

الشكل (٤)

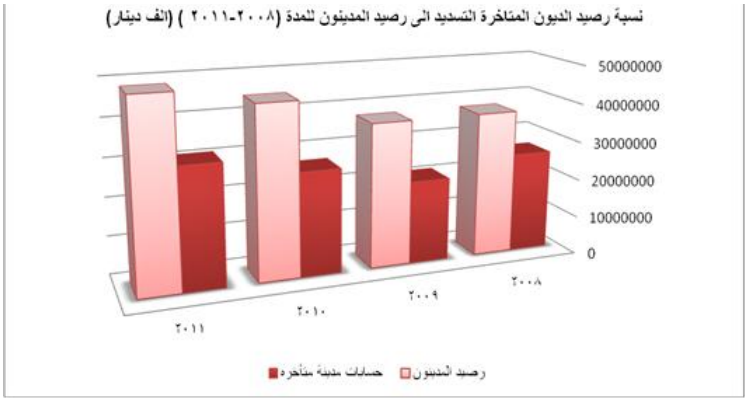

ب-**مقارنة نسبة الديون المعدومة الى رصيد المدينين** لسنة ٢٠١١ مع ما يقابلها من نفس تلك الارصدة في السنوات السابقة ، وبالرجوع الى القوائم المالية لمصرف بغداد عينة البحث للمدة (٢٠٠٨-٢٠١١) فقد تم اعداد الجدول (٤) الآتي:

جدول (٤)

نسب الديون المعدومة الى اجمالي المدينين للمدة (٢٠٠٨-٢٠١١) (الف دينار)

السنة / البيـــان	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الديون المعدومة والمشطوبة	١٠٩٧٣٤٢	-	٦٧٨٤٢٩	١٣٦٥١٢٦
رصيد المدينون	٣٧٦٥٦٨٣٢	٣٧٤٩٣٦٦٧	٤٤٥٤٨٤٦٨	٤٨٦١٩٧٦٥
النسبة	٠,٠٢٩	-	٠,٠١٥	٠,٠٢٨

(الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية لمصرف بغداد)

بلغت نسبة الديون المعدومة والمشطوبة خلال سنة ٢٠٠٨ (٠,٠٢٩) ، في حين لم يتم شطب اي ديون في عام ٢٠٠٩ ، كما وبلغت نسبة الديون المعدومة والمشطوبة خلال سنة ٢٠١٠ بمقدار (٠,٠١٥) ، وارتفعت هذه النسبة الى (٠,٠٢٨) خلال عام ٢٠١١ ، مما يدل على عدم وجود دراسة لوضع سياسة محددة لشطب الديون وكما مبين في الشكل (٥) ادناه :

الشكل (٥)

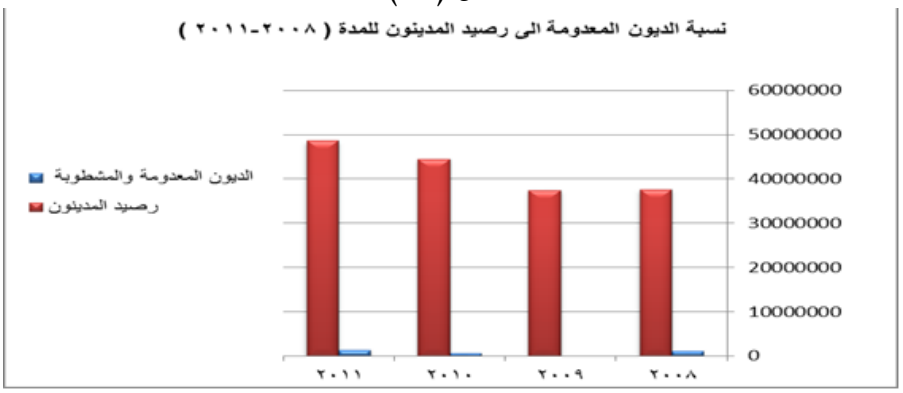

جـ- مقارنة نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى رصيد المدينين لسنة ٢٠١١ مع ما يقابلها من نفس تلك الارصدة في السنوات السابقة ، وبالرجوع الى القوائم المالية لمصرف بغداد عينة البحث للمدة (٢٠٠٨-٢٠١١) فقد تم اعداد الجدول (٥) الآتي:

الجدول (٥)

نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى اجمالي المدينين للمدة (٢٠٠٨-٢٠١١) (الف دينار)

السنة / البيـــان	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	١٤٠٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠٠	١٥١٥٦١٦٠	١٧٠٠٠٠٠٠
رصيد المدينون	٣٧٦٥٦٨٣٢	٣٧٤٩٣٦٦٧	٤٤٥٤٨٤٦٨	٤٨٦١٩٧٦٥
النسبة	%٣٧	%٣٧	%٣٤	%٣٥

(الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية مصرف بغداد)

ان الزيادة المرتفعة جداً بنسب المدينون كما مبين في اعلاه لم يقابلها زيادة مناسبة بنسب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها مع العلم ان هنالك زيادة ايضا في نسب الديون المتأخرة التسديد، إذ انخفضت خلال العامين ٢٠١٠ و ٢٠١١ وكانت النسبة (٣٤%) ، (٣٥%) على التوالي مقارنة مع عام ٢٠٠٨، مما يؤشر على عدم كفاءة الادارة في تخصيص المبالغ اللازمة لمواجهة خطر عدم التسديد فضلاً عن عدم وجود سياسة في تحديد نسبة

معينة لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها من رصيد المدينين مما يتطلب وضع سياسة مناسبة من قبل الادارة ، وكما مبين بالشكل (٦) ادناه .

الشكل (٦)

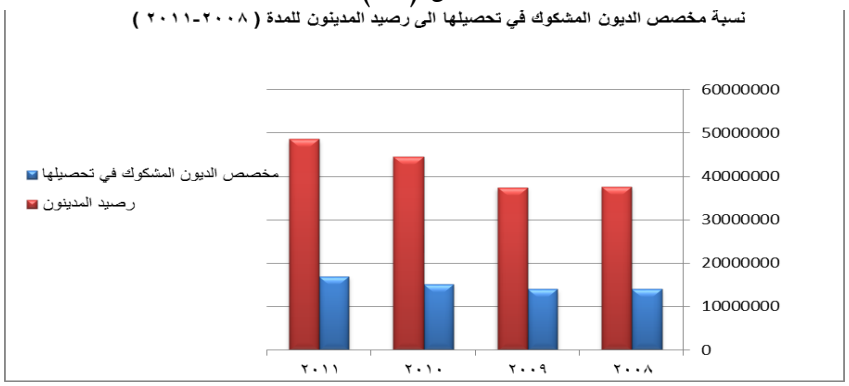

٣- الاستثمارات المالية قصيرة الاجل :

أ- **أن مقارنة نسبة تطور الاستثمارات وحسب القطاعات** وعلى مستوى سنين التقويم من المؤشرات المهمة لقياس نشاط الاستثمار لدى المصرف وعليه سيأخذ الباحث تطور الاستثمارات في المصرف من جانب التوزيع القطاعي و كما مبين بالجدول (٦) أدناه:

الجدول (٦)

نسبة تطور الاستثمارات وحسب القطاعات للمدة (٢٠٠٨-٢٠١١) (الف دينار)

السنة / البيان	٢٠٠٨	٢٠٠٩	نسبة النمو %	٢٠١٠	نسبة النمو %	٢٠١١	نسبة النمو%
استثمارات / قطاع حكومي	٢٠٣١٨٠٠٠٠	١٤٩٠٢٠٠٠٠	(٢٧)	١١٩١٤٠٠٠٠	(٤١)	١٥٨٥٠٠٠٠٠	(٢١)
استثمارات / قطاع خاص	٢٢٤٩٥٢٨	٢٤٧٨٣٦٩	١٠	٣٣٧٩١٤٧	٥٠	٣٨٩٨٠٤٠	٧٣
استثمارات / عالم خارجي	١١٧٢٠٠٠٠	١١٧٠٠٠٠٠	(٠,١٧)	٧٠٢٠٠٠٠	(٤٠)	٢٣٠٦٧٠٤٠	٩٧
المجموع	٢١٧١٤٩٥٢٨	١٦٣١٩٨٣٦٩	(٢٥)	١٢٩٥٣٩١٤٧	(٤٠)	١٨٥٤٦٥٠٨٠	(١٥)

(الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية مصرف بغداد)

اولا- يلاحظ من الجدول أعلاه أن انخفاض في نسبة تطور الاستثمارات عام ٢٠٠٩ بلغت (٢٥%) مقارنة مع عام ٢٠٠٨ ، واستمرت هذه النسبة بالانخفاض لتصل نهاية عام ٢٠١٠ الى (٤٠%) ، ومن ثم بدأت بالارتفاع الحذر خلال عام ٢٠١١ لتصل الى(١٥%) لا انها لاتزال منخفضة مقارنة مع عام ٢٠٠٨ .

ثانيا- اما بالنسبة لتطور الاستثمارات وحسب القطاعات فكان هنالك انخفاض حاد في الاستثمارات في القطاع الحكومي بلغت (٢٧% ، ٤١% ، ٢١%) للأعوام (٢٠٠٩، ٢٠١٠ ، ٢٠١١) على التوالي ، اما الاستثمار في القطاع الخاص فشهد ارتفاعا جيدا بلغت نسبته (١٠%، ٥٠% ،٧٣%) للاعوام (٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١) ،اما بالنسبة الى الاستثمار في العالم الخارجي فكانت هنالك عدم وضوح الصورة، إذ ان الانخفاض أستمر خلال العامين (٢٠٠٩، ٢٠١٠) وبنسبة مقدارها (٠,١٧% ، ٤٠%) على التوالي ، ثم كان هنالك ارتفاعا في هذه النسبة لتصل الى (٩٧%) نهاية عام ٢٠١١ .

يجد الباحثان إن هذه النسب خير دليل على عكس صورة تطور الاستثمارات لدى المصرف ويرى أن على المصرف القيام بدراسة هذا التذبذب لتحسين نشاط الاستثمار في المستقبل للوصول إلى الأهداف المرجوة من هذا النشاط .

٤- الائتمان النقدي :

أ- **أن مقارنة نسبة تطور الائتمان النقدي وحسب أنواعها** وعلى مستوى سنوات التقويم من المؤشرات المهمة لقياس نشاط الائتمان النقدي لدى المصرف وعليه سيأخذ الباحث تطور الائتمان في المصرف من جانب التوزيع حسب الانشطة و كما مبين بالجدول (٧) أدناه :

الجدول (٧)

معدل تطور الائتمان للمدة (٢٠٠٨-٢٠١١) (الف دينار)

السنة / البيان	٢٠٠٨	٢٠٠٩	نسبة النمو %	٢٠١٠	نسبة النمو %	٢٠١١	نسبة النمو %
الاوراق التجارية المبتاعة	١٧٩١٠٢٢	١٨٨٢٨٨٢	٥	١٨٢٧٥	(٩٨)	٤١٢٤٠٤٢	١٣٠
قروض قصيرة الاجل	٣٠٦٣٨٠٨٧	٥٧٧١٥٣٤٠	٨٨	١٧٠٣٢٩٠١٨	٢٤٢	١٢٧٤٠٦٨٨٠	٣١٦
حسابات جارية مدينة	١٤٩٣٨٠٠٩	١٩٩٠٦٦٣٨	٣٣	١٠٤٥٢٧٧٣	(٣٠)	١٨٢٥١٠٦١	٢٢
المجموع	٤٧٣٦٧١١٨	٧٩٥٠٤٨٦٠	٦٨	١٨٠٨٠٠٠٦٦	٢٨١	١٤٩٧٨١٩٨٣	٢١٦

(الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية مصرف بغداد)

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الزيادة في نسبة تطور الائتمان عام ٢٠٠٩ بلغت (٦٨%) مقارنة مع عام ٢٠٠٨ ، واستمرت هذه النسبة بالزيادة للعامين ٢٠١٠، ٢٠١١ الى (٢٨١% ، ٢١٦%) على التوالي ، اما بالنسبة لتطور الاستثمارات وحسب الانشطة :

اولا- فكان هنالك تطور بطيئ في حساب الاوراق التجارية المبتاعة بلغت (٥%) لعام ٢٠٠٩ ، ثم كانت نسبة انخفاضه كبيرة في عام ٢٠١٠ بلغت (٩٨%)، ثم شهد ارتفاعا كبيرا في عام ٢٠١١ كانت نسبته (١٣٠%) .

ثانيا- تركز الائتمان النقدي على حساب القروض قصيرة الاجل ، إذ شهدة نسبة تطور بلغت (٨٨%) في عام ٢٠٠٩، تلتها زيادة في هذه النسبة لعام ٢٠١٠ بلغت (٢٤٢%) ، واستمر الارتفاع بنسبة التطور خلال العام ٢٠١١ ليصل الى (٣١٦%) .

ثالثا- اما الائتمان النقدي من خلال الحسابات الجارية المدينة فشهد تذبذب في نسبة التطور ، إذ بلغت نسبة التطور في عام ٢٠٠٩ (٣٣%) تبعها بعد ذلك انخفاض شديد في هذه النسبة بلغ (٣٠%) لعام ٢٠١٠ ، ثم بعد ذلك ارتفعت هذه النسبة نهاية عام ٢٠١١ لتكون (٢٢%) .

يجد الباحثان إن هذه النسب خير دليل على عكس تطور الائتمان النقدي لدي المصرف ويرى أن على المصرف القيام بدراسة هذا التذبذب لتحسين نشاط الائتمان في المستقبل للوصول إلى الأهداف المرجوة من هذا النشاط وكما مبين في الشكل (٧) .

الشكل (٧)

نسب تطور الائتمان النقدي

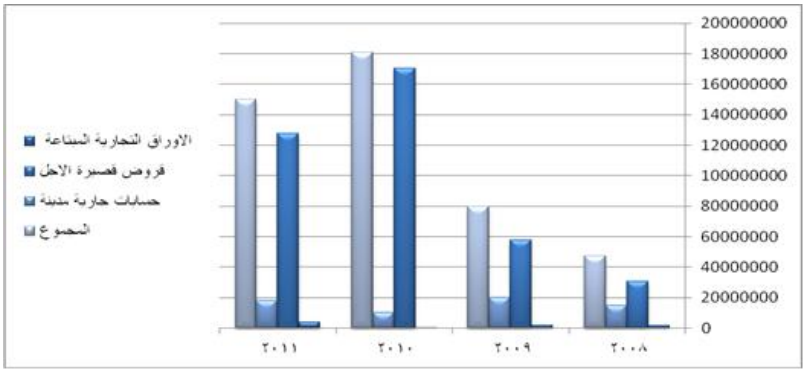

٥- مصادر التمويل قصيرة الاجل :

أ- **إن نسبة مصادر التمويل قصيرة الاجل حسب أنواعها للإجمالي** مهمة وذلك للتعرف على سياسة المصرف في استقطاب المبالغ وكما مبين بالجدول (٨) أدناه :

الجدول (٨)

نسبة مصادر التمويل قصيرة الاجل حسب الأنواع إلى إجمالي(الف دينار)

السنة / البيان	الاهمية النسبية ٢٠٠٨	الاهمية النسبية ٢٠٠٩	الاهمية النسبية ٢٠١٠	الاهمية النسبية ٢٠١١
حسابات جارية وودائع	%٩٠	%٩٥,٤	%٩٥,٥	%٩٥
التخصيصات	%٤,١	%٢,٦	%٢,٢	%٣
الدائنون	%٥,٩	%٢	%٢,٣	%٢
المجموع	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

(الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية مصرف بغداد)

يلاحظ من الجدول أعلاه اختلافاً في توزيع مصادر التمويل قصيرة الاجل على مستوى السنين وكما مبين أدناه: ركز المصرف اهتمامه على استقطاب الاموال من مصادر التمويل قصيرة الاجل عن طريق الحسابات الجارية وحسابات التوفير والودائع بأنواعها إذ بلغت نسبة تركيزه على هذا الحساب تتراوح ما بين (٩٠%-٩٥%) ، في مقابل الانخفاض الكبير على مصادر التمويل الاخرى وهي التخصيصات والتي تتراوح نسبتها ما بين (٤,١%- ٢,٢%) ، وكذلك حساب الدائنون والذي تتراوح نسبته ما بين (٥,٩%-٢%) ، دون قيامه بإعداد دراسة وافيه لمواجهة خطر السمعة الذي يصيب المصارف ويؤدي الى سحب الودائع في نفس الوقت ، مما يتوجب على المصرف زيادة التخصيصات والتنويع في محفظة التمويل قصير الاجل ، وكما مبين بالشكل (٨) ادناه .

الشكل (٨)

نسب التطور في مصادر التمويل قصيرة الاجل

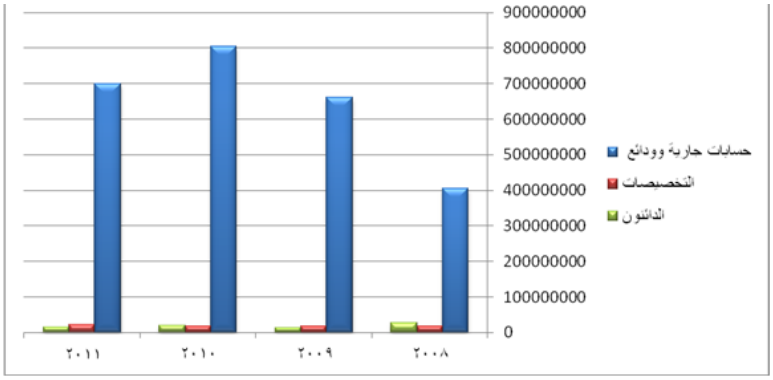

٦- مصادر التمويل طويلة الاجل

أ- مقارنة أرصدة مصادر التمويل طويلة الاجل مع ما يقابلها من مثيلاتها في السنوات اللاحقة للتعرف على قدرة المصرف في تعزيز المركز المالي لديه خلال فترة التقويم وبيان المؤشر حول مواجهة المخاطر خصوصاً خطر السيولة والمخاطر الخارجية في تطبيق القوانين والتعليمات، ولدى القيام بعملية المقارنة لسنوات التقويم (٢٠٠٨-٢٠١١) وكما مبين بالجدول (٩) وكالآتي :

الجدول (٩)

نسب تطور مصادر التمويل طويلة الاجل للمدة (٢٠٠٨-٢٠١١) (الف دينار)

السنة / البيان	٢٠٠٨	٢٠٠٩	نسبة النمو %	٢٠١٠	نسبة النمو %	٢٠١١	نسبة النمو %
رأس المال المدفوع	٧٠٠٠٠٠٠٠	٨٥٠٠٠٠٠٠	٢١	١٠٠٠٠٠٠٠٠	٤٣	١١٢٩٠٠٠٠٠	٦١
الاحتياطيات	٢٣٣٤١٩٣٨	٢٤١٦٩٥٧٢	٣,٥	١٨٧٨٧٩١٥	(١٩)	٢٦٧١٩٨٤٠	١٤
حقوق المساهمين	٩٣٣٤١٩٣٨	١٠٩١٦٩٥٧٢	١٧	١١٨٧٨٧٩١٥	٢٧	١٣٩٦١٩٨٤٠	٤٩

(الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية مصرف بغداد)

يلاحظ من الجدول أعلاه وعلى المستوى الاجمالي أن الزيادة في نسبة تطور مصادر التمويل طويلة الاجل عام ٢٠٠٩ بلغت (١٧%) مقارنة مع عام ٢٠٠٨ ، واستمرت هذه النسبة بالزيادة للعامين (٢٠١٠ - ٢٠١١) إذ بلغت (٢٧% ، ٤٩%) على التوالي ،اما بالنسبة لتطور مصادر التمويل طويلة الاجل وحسب تفرعاتها فكانت الحصة الكبيرة للزيادة الظاهرة نتيجة زيادة راس المال تماشيا مع ما تم فرضه من قبل البنك المركزي العراقي في زيادة رؤوس الاموال وتم زيادة راس المال من خلال رسملة الارباح غير الموزعة ، واما بالنسبة الى حساب الاحتياطيات والذي يستخدم في اغلب الاحيان لمواجهة مخاطر السيولة يظهر ان هنالك زيادة في نسبة التطور لعام ٢٠٠٩ بلغت (٣,٥%) تبعها انخفاض في عام ٢٠١٠ بلغ (١٩%) تلاها ارتفاع بنسبة (١٤%) في عام ٢٠١١ .

يرى الباحثان إن هذه النسب خير دليل على عكس صورة تطور مصادر التمويل طويلة الاجل لدي المصرف مما يدل على ان نسب التطور في حساب الاحتياطيات لا تنسجم مع نسب التطور لراس المال وتوسع النشاط مما يوجب على المصرف القيام بدراسة واقعية وموضوعية للوصول إلى الأهداف المرجوة منه في المستقبل .

ب- نسبة مصادر التمويل طويلة الاجل حسب أنواعها إلى الإجمالي:

إن نسبة مصادر التمويل طويلة الاجل حسب أنواعها للإجمالي مهمة وذلك للتعرف على سياسة المصرف في التحوط لمواجهة المخاطر ومنها مخاطر السيولة ومخاطر البيئة الخارجية وكما مبين بالجدول (١٠) أدناه :

الجدول (١٠)

نسبة مصادر التمويل طويلة الاجل حسب الأنواع إلى إجمالي (الف دينار)

السنة / البيان	الاهمية النسبية ٢٠٠٨	الاهمية النسبية ٢٠٠٩	الاهمية النسبية ٢٠١٠	الاهمية النسبية ٢٠١١
رأس المال المدفوع	%٧٥	%٧٨	%٨٤	%٨١
الاحتياطيات	%٢٥	%٢٢	%١٦	%١٩
المجموع	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

(الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية مصرف بغداد)

يلاحظ من الجدول أعلاه أن هنالك تركيز واضح على حساب راس المال المدفوع إذ تتراوح نسبته ما بين (٨٤%-٧٥%) خلال سنوات التقويم ، ولم يقم المصرف بالاعتماد على مصادر التمويل الاخرى مثل الاحتياطيات في تمويل النشاط وتقوية مركزه المالي والذي تراوحت نسبته ما بين (٢٥%-١٦%) من أجمالي مصادر التمويل ، ومما يثير الانتباه ان المصرف على الرغم من زيادة راس ماله خلال المدة (٢٠٠٨-٢٠١٠) والتوسع الكبير في نشاطه لم يرافق ذلك جذب مصادر التمويل الاخرى مثل الاستثمارات طويلة الاجل والقروض طويلة الاجل ، لذلك تعتبر ادارته من الادارات المتحفظة من وجهة نظر المخاطر وكما مبين بالشكل (٩) ادناه .

شكل (٩)

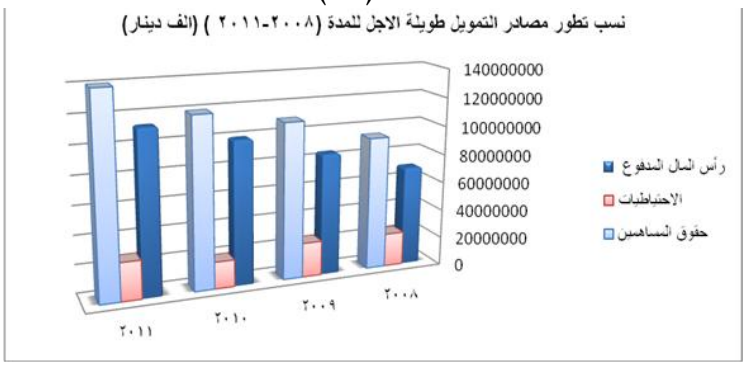

٧ – مقارنة مؤشر التداول مع مثيلاتها في السنوات السابقة :

مقارنة مؤشر التداول مع مثيلاتها في السنوات السابقة ، وبالرجوع الى القوائم المالية للمصرف عينة البحث تم اعداد الجدول (١١) التالي :

جدول (١١)

مؤشر التداول للمدة (٢٠٠٨–٢٠١١) (الف دينار)

السنة / البيـان	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الموجودات المتداولة	٥٣١٠٤٩٦٧٣	٧٨٧٦٨٥٥٥٢	٩٣٠٨٠٧٧٥٠	٨٤١٢٤٥٢٩١
المطلوبات المتداولـة	٤٤٩٥٦٩٥٠٣	٦٩٣٠٢٤٥٤١	٨٤٢٢٧٤٦٩٥	٧٣٥٦٤٧٤٩٦
مؤشر التداول	١:١,١٦	١:١,١٣	١:١,١٠	١:١,١٤

(الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية لشركة مصرف بغداد)

يتضح من الجدول اعلاه ان نسبة التداول التي توضح تغطية الموجودات المتداولة للمطلوبات المتداولة إذ كانت (١٦ ،١) سنة ٢٠٠٨ ثم انخفضت الى (١,١٣) سنة ٢٠٠٩ ثم استمرت بالانخفاض الى (١,١٠) سنة٢٠١٠، وفي سنة٢٠١١ارتفعت الى(١,١٤) اي ان كل دينار من الموجودات المتداولة قد قابلـه(١,١٦) و(١,١٣) و(١,١٠) و (١,١٤) دينار من المطلوبات المتداولة للسنوات (٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١١) على التوالي، وبالمقارنة مع النسب القياسية (١:٢) نجد ان المصرف عينة البحث قد انخفضت نسب تداولها عن النسبة المقررة .

وان عدم تحقيق النسب المقررة هو بسبب زيادة رصيد الحسابات الجارية والودائع فقد بلغت نسب الزيادة في المطلوبات المتداولة (٥٤%) و (٨٧%) و (٦٤%) خلال السنوات (٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١١) على التوالي مقارنة بسنة الاساس، وان الزيادة في الموجودات المتداولة كانت بنسب(٤٨%) و(٧٥%) و (٥٨%) ويتبين ان الزيادة في قيم الموجودات المتداولة كانت اقل من المطلوبات المتداولة والزيادة في قيم المطلوبات المتداولة لا تتناسب مع التغييرات في الموجودات ، اذ ان مقارنة مؤشر التداول مع مثيلاتها في السنوات السابقة يساعد الادارة والمدقق الخارجي في تحديد التغييرات غير الاعتيادية في حسابات الموجودات المتداولة وحساب النقدية والتي تتطلب منهما اجراء المزيد من الاجراءات لتحديد اسباب تلك التغيرات في الحسابات ومعالجتها، وكما في الشكل(١٠) ادناه.

الشكل (١٠)

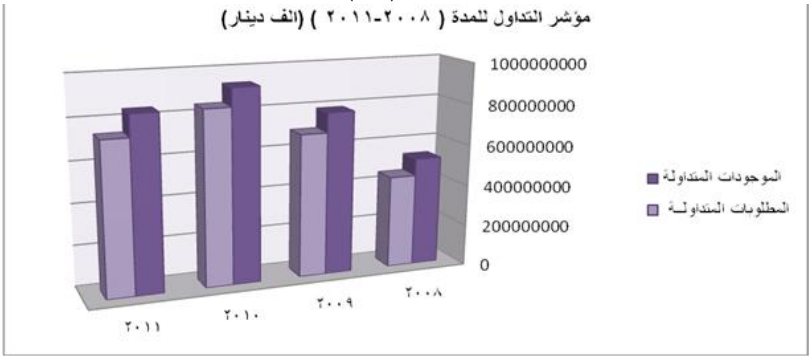

٨- الايرادات :

إن نسبة الايرادات حسب أنواعها للإجمالي مهمة وذلك للتعرف على فعالية النشاط المصرفي في وضع سياسة محددة وواضحة لتحقيق الايرادات وعلى مختلف انواعها وكما مبين بالجدول(١٢) أدناه :

الجدول (١٢)

مصرف بغداد

نسبة الايرادات حسب الأنواع إلى إجمالي الايرادات(الف دينار)

السنة / البيان	الاهمية النسبية ٢٠٠٨	الاهمية النسبية ٢٠٠٩	الاهمية النسبية ٢٠١٠	الاهمية النسبية ٢٠١١
ايراد النشاط الخدمي	%٠,٤	%٠,٣	%٠,٢	%٠,١
ايراد العمليات المصرفية	%٤٢,٦	%٤٩,٤	%٨١,٤	%٨٧
ايراد الاستثمارات	%٥٧	%٥٠,٣	%١٨,٤	%١٢,٩
إجمالي ايراد النشاط الجاري	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

(الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية مصرف بغداد)

يلاحظ من الجدول أعلاه أن هنالك تبايناً في تحقيق الايراد على مستوى السنين وكما مبين أدناه:

أ- سنة ٢٠٠٨ أن الايراد قد تركز على ايراد الاستثمارات ومن ثم ايراد العمليات المصرفية إذ بلغت نسب تركز الايراد على التوالي (٥٧%، ٤٢,٦%) من إجمالي الايراد إما بالنسبة لإيراد النشاط الخدمي فلم يتجاوز(٠,٤%) من إجمالي الايراد .

ب-سنة ٢٠٠٩ أن الايراد قد تركز على ايراد الاستثمارات ومن ثم ايراد العمليات المصرفية إذ بلغت نسب تركز الايراد على التوالي (٥٠,٣%، ٤٩,٤%) من إجمالي الايراد إما بالنسبة لايراد النشاط الخدمي فلم تتجاوز (٠,٣%) من إجمالي الايراد .

جـ- سنة ٢٠١٠ أن الايراد قد تركز وبشكل كبير على ايراد العمليات المصرفية ومن ثم ايراد الاستثمارات إذ بلغت نسب تركز الايراد على التوالي (٨١,٤%، ١٨,٤%) من إجمالي الايراد إما بالنسبة لايراد النشاط الخدمي فلم تتجاوز (٠,٢%) .

د- سنة ٢٠١١ أن الايراد قد تركز على ايراد العمليات المصرفية ايضاً مع انخفاض كبير في ايراد العمليات الاستثمارية إذ بلغت نسب تركز الايراد على التوالي (٨٧%، ١٢,٩%) من إجمالي الايراد إما بالنسبة لايراد النشاط الخدمي فلم تتجاوز (٠,١%) من إجمالي الايراد .

وعليه يتبين أن سياسة المصرف في تحقيق الايرادات من الانشطة المصرفية لم تكن ثابتة وعلى سياسة واحدة ،إذ تختلف من سنة لأخرى كما أن هناك زيادة بالنسب ونقصاناً من سنة لأخرى ، إذ تقوم إدارة المصرف بالاهتمام بنوع معين من الايرادات ومتجاهلة الانواع الاخرى مما يدل على وجود مخاطر لم يستطع المصرف من التغلب عليها ولذلك لجأ الى تركها او اهمالها، وكما مبين بالشكل (١٠) ادناه :

الشكل (١٠)

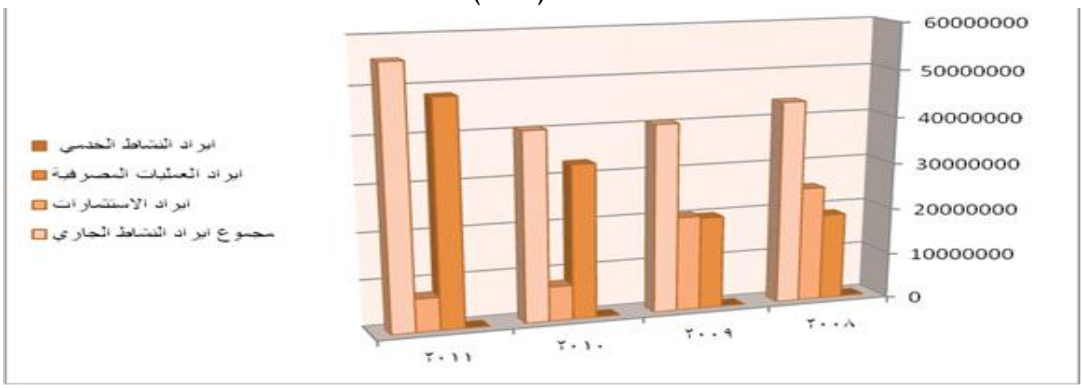

٩- مؤشر النشاط التشغيلي: ويحدد هذا المؤشر بالعلاقة الاتية :

$$\text{مؤشر النشاط التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية}}$$

الجدول (١٣)

مؤشر النشاط التشغيلي (الف دينار)

البيان / السنة	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	١٤٣٩٥٧٨٠١	٢٣٩١٥٩٣٢٢	١٦٩١٢٦٥٣١	(١٠٦٧٥٠٥٢٧)
صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية	٢٥٧٣٠٥٠٩	١٩١٨٧٠٢٥	١٨٠١٦٩٨٤	٢٧٨١٨٨٣٧
النسبة	٥,٦	١٢,٤	٩,٣	(٣,٨)

(الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية مصرف بغداد)

يلاحظ من الجدول اعلاه ان نسبة مؤشر النشاط التشغيلي بدأت بالارتفاع من عام ٢٠٠٩ بنسبة (١٢,٤%)، وانخفاضها للعامين ٢٠١٠- ٢٠١١ إذ بلغت (٩,٣ % ، (٣,٨)%) مما يدل على عدم قدرة الانشطة التشغيلية في المصرف على توليد التدفقات النقدية التشغيلية مما ينذر بوجود مخاطر في العمليات المصرفية ، وكما مبين بالشكل (١١) ادناه .

الشكل (١١)

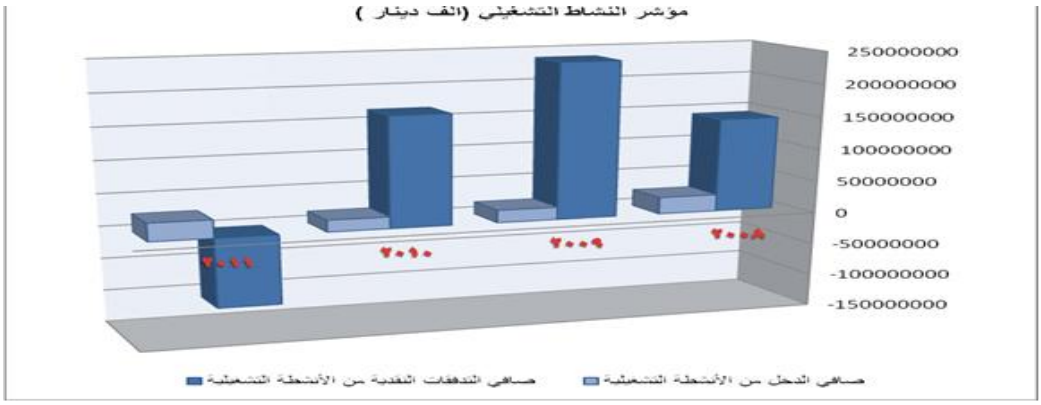

١٠- مؤشر النقدية التشغيلي: ويحدد هذا المؤشر بالعلاقة الاتية :

$$\text{مؤشر النقدية التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي الدخل}}$$

الجدول (١٤)

مؤشر النقدية التشغيلي (الف دينار)

البيان / السنة	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	١٤٣٩٥٧٨٠١	٢٣٩١٥٩٣٢٢	١٦٩١٢٦٥٣١	(١٠٦٧٥٠٥٢٧)
صافي الدخل	٢١٩٤٨٩٧٧	١٨٦١٧٥١٧	١٦٢١١٢٠٩	٢٤٩٧٢٢٦٥
النسبة		١٢,٨	١٠,٤	(٤,٢)

(الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية مصرف بغداد)

يلاحظ من الجدول اعلاه ان نسبة مؤشر النقدية التشغيلية بدأت بالانخفاض إذ بلغت (١٢,٨% ، ١٠,٤%، (-٤,٢%)) للأعوام ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١ على التوالي ، والذي يبين الانخفاض في قدرة ارباح المصرف المتحقق على توليد تدفقات نقدية تشغيلية يمكن الاستفادة منها في العمليات المصرفية مما يؤشر على وجود مخاطر تحد من قدرة الارباح على توليد التدفقات التشغيلية ، وكما مبين بالشكل (١٢) ادناه . .

الشكل (١٢)

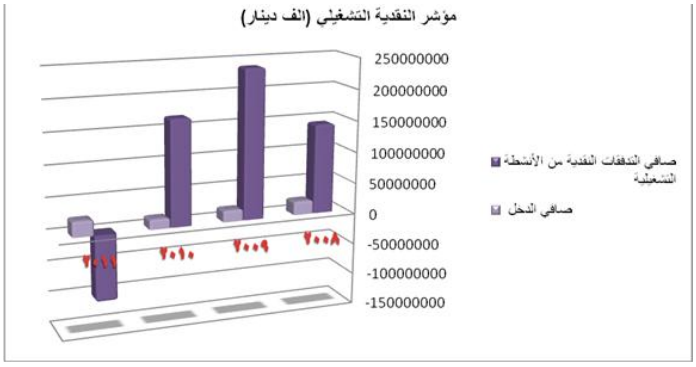

((رابعا: الاستنتاجات والتوصيات))

١-الاستنتاجات :

أ- لا يوجد مفهوم متفق عليه لمصطلح إدارة المخاطر سواء الصادر عن لجنة COSO عام ٢٠٠٢ أو عام ٢٠٠٤ كما أن المفاهيم المختلفة لإدارة المخاطر تتشابه إلى حد كبير مع مفهوم الرقابة الداخلية ، وهذا يعنى إن مفهوم إدارة مخاطر يتسع في نطاقه ليشمل الرقابة الداخلية التقليدية .

ب-عدم وجود معايير أو أدلة او قواعد محاسبية في العراق تنص على تنظيم عمل إدارة المخاطر والقيام بتقويمها وتدقيقها .

جـ- أن هدف إدارة المخاطر ليس فقط جعل إدارة الشركة تتجنب المخاطر التي من المحتمل التعرض لها مستقبلا، وانما تعظيم قيمة الشركة ومن ثم تعظيم قيمة المساهمين عن طريق دراسة وتحديد كافة مخاطر النشاط و التحوط لها وهذا ما سيساعد الشركة على تحقيق أهدافها من الربح واستمرارية العمل والميزة التنافسية .

د- ان عدم شمول عملية التدقيق في مرحلة التخطيط وإعداد البرامج التدقيقية للجزء الخاص بإدارة المخاطر ادى الى اخفاقات في الجانب الرقابي من حيث بناء الرأي السليم .

هـ- لم يقم المصرف بتشكيل إدارة مخاطر ضمن الهيكل التنظيمي الخاص به عملا بتوجيهات البنك المركزي العراقي بتعليماته رقم (٤) لسنة ٢٠١١ لكي تعمل على كافة الأنشطة والأقسام بسبب عدم ادراك ومعرفة مفهوم إدارة المخاطر وعدم وجود آلية لتطبيقها، وانما كان عملها خاص من ضمن اعمال قسم الائتمان .

و- **الاستنتاج الذي يتعلق بمقارنة معدل دوران الموجودات الثابتة " يرجى ملاحظة الجدول (٢) "**

ان الزيادة المرتفعة جداً بنسب الموجودات الثابتة لم يقابلها زيادة مناسبة بنسب الزيادة في الايرادات إذ ان كل دينار مستثمر في الموجودات الثابتة ساهم في تحقيق (١,٥٧) دينار و(١,٣٧) دينار و(١,٠٩) دينار و(١,٤٢) دينار من الايرادات في السنوات (٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١) على التوالي وهو معدل منخفض ايضاً مما يعني ان الاموال المستثمرة في الموجودات الثابتة تدر ايراداً يتناقص تدريجياً وعدم الكفاءة في استخدام الموجودات الثابتة.

ز- **الاستنتاج الخاص بمقارنة نسبة رصيد الديون المتأخرة التسديد الى رصيد المدينون" يرجى ملاحظة الجدولين (٣-٥) "**

شكلت الديون المتأخرة التسديد من رصيد المدينون نسبة (٦٩% ، ٥٧% ، ٦٠% ، ٦٤%) وللأعوام (٢٠٠٨، ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١١) على التوالي وهي نسبة كبيرة تبين ان هنالك تذبذباً في النسب بين الانخفاض والزيادة بالنسبة للمدينين والديون المتأخرة التسديد وهذا يدل على عدم اتخاذ اجراءات دقيقة من قبل المصرف في تحصيل الديون بالإضافة الى ضعف الدراسة التي تعد قبل منح الدين مما يؤشر وجود مخاطر في عدم تحصيل هذه الديون ، على الرغم من ان ادارة المصرف لم تقم بأخذ مخصص للديون المشكوك في تحصيلها والذي يتناسب مع الديون المتأخرة التسديد اذ بلغت نسبته من رصيد المدينون (٣٧% ، ٣٧% ، ٣٤% ، ٣٥%) وللأعوام (٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١١) على التوالي .

ح- **الاستنتاج الذي يتعلق بنسبة الاستثمارات حسب القطاعات إلى الإجمالي " يرجى ملاحظة الجدول (٦) "**

الاستثمار قصيرة الاجل قد تركزت في القطاع الحكومي وبشكل كبير إذ بلغت نسبتها(٩٤%، ٩١%، ٩٢%، ٨٥%) ولسنوات التقويم (٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١١) على التوالي إما بالنسبة لبقية القطاعات لوحظ ضآلة الاستثمار إلى القطاعات (القطاع الخاص، العالم الخارجي) خلال سنوات التقويم الأربعة مما يظهر أن سياسة المصرف للاستثمار قصير الاجل في القطاعات (حكومي ، خاص ، عالم خارجي) لم تكن ثابتة وعلى سياسة واحدة ،إذ تختلف من سنة لأخرى كما أن هناك زيادة بالنسب ونقصاناً من سنة لأخرى أي عدم ثبات توزيع النسب بين القطاعات مما يؤدي الى مخاطر التركيز .

ط- الاستنتاج الذي يتعلق بنسبة الائتمان النقدي حسب أنواعه إلى الإجمالي " ملاحظة الجدول (٧) "

أن سياسة المصرف عينة البحث للائتمان النقدي لم تكن ثابتة وعلى سياسة واحدة ،إذ تختلف من سنة لأخرى كما أن هناك زيادة بالنسب ونقصاناً من سنة لأخرى أي عدم ثبات توزيع النسب بين القطاعات ، إذ يجد الباحث أن التوسع في الائتمان النقدي تركز في القروض قصيرة الاجل بلغت نسبتها (٦٤.٧%،٧٢.٦%،٩٤.٢%،٨٥%) للسنوات(٢٠٠٨ ،٢٠٠٩ ،٢٠١٠ ،٢٠١١) إما بالنسبة لبقية الانشطة مثل الحسابات المدينة والاوراق التجارية المبتاعة لوحظ ضآلة الائتمان النقدي فيها وانعدام القروض طويلة الاجل خلال سنوات التقويم الأربعة .

ي- الاستنتاج الذي يتعلق بنسبة مصادر التمويل قصيرة الاجل حسب أنواعها إلى الإجمالي " يرجى ملاحظة الجدول (٨) "

ركز المصرف اهتمامه على استقطاب الاموال من مصادر التمويل قصيرة الاجل عن طريق الحسابات الجارية وحسابات التوفير والودائع بأنواعها إذ بلغت نسبة تركيزه على هذا الحساب تتراوح ما بين (٩٠%-٩٥%) ، في مقابل الانخفاض الكبير على مصادر التمويل الاخرى وهي التخصيصات والتي تتراوح نسبتها ما بين (٤,١%-٢,٢%) ، وكذلك حساب الدائنون والذي تتراوح نسبته ما بين (٥,٩%-٢%) ، دون قيامه بإعداد دراسة وافيه لمواجهة خطر السمعة الذي يصيب المصارف ويؤدي الى سحب الودائع في نفس الوقت ، مما يتوجب على المصرف زيادة التخصيصات والتنويع في محفظة التمويل قصير الاجل .

ك- الاستنتاج الذي يتعلق مقارنة أرصدة مصادر التمويل طويلة الاجل مع ما يقابلها من مثيلاتها في السنوات اللاحقة " يرجى ملاحظة الجدول (٩) "

أن الزيادة في نسبة تطور مصادر التمويل طويلة الاجل لسنوات التقويم بلغت (١٧% ،٢٧% ، ٤٩%) مقارنة مع عام ٢٠٠٨ ، اما بالنسبة لتطور مصادر التمويل طويلة الاجل وحسب تفرعاتها فكانت الحصة الكبيرة للزيادة الظاهرة نتيجة زيادة راس المال تماشيا مع ما تم فرضه من قبل البنك المركزي العراقي في زيادة رؤوس الاموال وتم زيادة راس المال من خلال رسملة الارباح غير الموزعة ، واما بالنسبة الى حساب الاحتياطيات فأنها لا تنسجم مع نسب التطور لراس المال وتوسع النشاط مما يوجب على المصرف القيام بدراسة واقعية وموضوعية للوصول إلى الأهداف المرجوة منه في المستقبل ، ومما يثير الانتباه ان المصرف على الرغم من زيادة راس ماله خلال المدة (٢٠٠٨-٢٠١١) والتوسع الكبير في نشاطه لم يرافق ذلك جذب مصادر التمويل الاخرى مثل الاستثمارات طويلة الاجل والقروض طويلة الاجل .

ل- الاستنتاج الذي يتعلق مقارنة أرصدة الايرادات مع ما يقابلها من مثيلاتها في السنوات اللاحقة " يرجى ملاحظة الجدول (١٢) "

تقوم إدارة المصرف بالاهتمام بنوع معين من الايرادات وهي ايراد العمليات المصرفية إذ بلغت نسبتها من اجمالي ايرادات النشاط الجاري (٤٢,٦% ،٤٩% ،٨١,٤% ،٨٧%) للسنوات(٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١١) ومتجاهلة الانواع الاخرى من ايراد الاستثمارات وايراد النشاط الخدمي مما يدل على وجود مخاطر لم يستطع المصرف من التغلب عليها ولذلك لجأ الى تركها او اهمالها .

م- الاستنتاج الذي يتعلق بمؤشرات النشاط التشغيلي والنقدية التشغيلية "يرجى ملاحظة الجداول (١٣-١٤)"

ظهور التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية بمؤشر سالب في قائمة التدفقات النقدية للمصرف عينة البحث نتيجة تدفقات نقدية خارجة مما اثر على حجم الموجود النقدي للمصرف وتوفير السيولة النقدية واستثمارها في الانشطة المختلفة للمصرف وبالتالي على توليد الايرادات والارباح للمصرف عينة البحث .

٢- التوصـــيات :

في ضوء الاستنتاجات التي تم عرضها فيما يتعلق في الجانب النظري و الجانب العملي يقترح الباحث المدققين الخارجيين أولا والمصارف الحكومية والخاصة بالتوصيات الآتية بهدف الاستفادة منها :

٣- تشكيل إدارة مخاطر مستقلة في الهيكل التنظيمي على وفق ما جاء في تقرير لجنة COSO والمعايير الدولية ذات العلاقة والبورصات والمنظمات المهنية الدولية ، وتخصيص الموارد المادية والبشرية والتدريب المستمر ووضع البرامج اللازمة وذلك لأهمية وفاعلية الدور الملقى على عاتقها والذي ينعكس اثره في التجنب والحد من المخاطر المحيطة بالعمل المصرفي .

٤- ضرورة قيام مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق بوضع معيار محلي حول إدارة المخاطر يهدف الى الزام مراقبي الحسابات على القيام بتدقيق وتقويم إدارة المخاطر في مرحلة التخطيط لعملية التدقيق وإعداد البرنامج التدقيقي بما يساهم في تحقيق اهداف التدقيق .

٥- الاستفادة من الدليل الإرشادي الذي قدمه الباحث لتنظيم عمل وتطوير مفهوم إدارة المخاطر والتعريف بأنواعها المختلفة التي تواجه المصارف التجارية العراقية .

٦- اهتمام المدقق الخارجي بتقويم إدارة المخاطر لتقليل الخطر والخسائر إلى اقل حد ممكن من خلال اقتراح والتوصية باتخاذ الاجراءات الرقابية التصحيحية من قبل الادارة وإضافة فقرة خاصة في تقريره تفصح عن المخاطر التي تواجه النشاط وتأثيراته .

٧- قيام ديوان الرقابة المالية بتعديل صيغ تقاريره بجعلها متضمنة بفقرات خاصة عن إدارة المخاطر.

٨- قيام إدارة المصرف بإضافة فقرة في تقرير الإدارة تفصح عن مخاطر الاعمال وما هي وما تأثيرها على مستوى العمل المصرفي .

٩- ضرورة استفادة مزاولي مهنة التدقيق من إجراءات التدقيق الواردة في معياري التدقيق الدولي رقم (٣١٥، ٣٣٠) بشأن تحديد المخاطر المحتملة في القوائم المالية وتقويمها ومعالجتها .

١٠- تنظيم ورش عمل ودورات تطويرية لموظفي المصرف لتثقيفهم وتوعيتهم لمفهوم واهداف واهمية إدارة المخاطر واشراكهم في المؤتمرات والندوات التي تقام بهذا الخصوص للوصول الى مستوى عالي من الادراك والفهم لأهداف واستراتيجية المصرف والتطبيق الكفؤ لسياسته .

١١- قيام اقسام المحاسبة وادارات الكليات المعنية في الجامعات العربية عموما والعراقية خاصة بتطوير مناهجها الدراسية لتدريس التدقيق المستند للمخاطر ضمن مناهج التدقيق والاعتراف بأهمية التطورات الجديدة في إدارة المخاطر مع اجراء المزيد من الدراسات والابحاث عن إدارة المخاطر .

إما فيما يخص استنتاج نتائج البحث بالاعتماد على نتائج الدراسة التحليلية للبيانات المالية والتي تم التوصل إليها حصرا من خلالها يقترح الباحث تشكيل دائرة إدارة المخاطر تقوم بالتالي :-

١٢- إنشاء دائرة إدارة المخاطر في المصرف لكي تعمل على تحديد ومعالجة المخاطر الموجودة في كافة الأنشطة والأقسام يرأسها موظف من ذوي الخبرة والاختصاص وتوفير كافة الموارد البشرية والمادية لها ومنحها كافة الصلاحيات الادارية والقانونية وتوفير المعلومات اللازمة لها بكل وضوح وشفافية .

١٣- توفير قاعدة بيانات دقيقة فيما يخص تسجيل الموجودات واحتساب اندثاراتها او عمليات الشراء لغرض اعداد الدراسات الدقيقة لاتخاذ القرارات الصحيحة عند استثمارها .

١٤- على إدارة المصرف تعظيم ايراداته عن طريق الاستثمار الصحيح لموجوداته وذلك عن طريق اتخاذ القرارات الصحيحة والانتباه الى مساهمة الاموال المستثمرة في تحقيق الايرادات .

١٥- تقديم تقرير يختص بالديون المتأخرة التسديد والعمل على تقديم المقترحات الى ادارة المصرف لغرض تخفيضها والاستفادة من الاموال المتحصلة في استثمارها في أنشطة المصرف المختلفة وتعظيم ارباح المصرف مع وضع حدود معينة (نسبة ثابتة) لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها يتناسب مع حجم الديون المتأخرة التسديد لمواجهة مخاطر عدم التسديد .

١٦- تجنب التركيز على نشاط معين من الاستثمارات وتوسيع وتنويع الاستثمار في كافة القطاعات والاهتمام بها ومنها (القطاع الخاص والعالم الخارجي) ، فضلا عن توسيع نشاط الائتمان النقدي وشموله لمنح القروض طويلة الاجل واعتبارها كميزة تنافسية للمصرف في جذب المستثمرين الكبار وبالتالي تعظيم قيمة المصرف .

١٧- تشكيل احتياطي طوارئ يعنى بالأمور المفاجئ مثل (السحب المفاجئ للودائع ، تسديد التزامات الزبائن ... وغيرها) لتجنب التأثير السلبي على التدفقات النقدية التشغيلية والموجود النقدي ومركز المالي للمصرف .

المصادر والمراجع العربية والاجنبية:

المصادر والمرجع العربية

اولا: القوانين والتشريعات الوثائق الرسمية :

١. قانون الشركات العراقي رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧(المعدل) .

٢.التقارير المالية السنوية للمصرف عينة الدراسة .

٣. قانون الشركات العراقي رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧(المعدل) .

٤. القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية رقم (٧٤) لسنة ٢٠٠٤ .

٥. قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ .

٦. قانون المصارف العراقي رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ .

٧. تعليمات تسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم (٤) لسنة ٢٠١١

٨. القواعد المحاسبية وأدلة التدقيق الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق.

٩. إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الاخرى والخدمات ذات العلاقة الاتحاد الدولي للمحاسبين ، الجزء الاول ، الاردن ، عمان ، ٢٠١٠ .

ثانيا : الكتب

١. إبراهيم ، إيهاب نظمي ، التدقيق القائم على مخاطر الاعمال ، مكتبة المجمع العربي للنشر، الاردن، ٢٠٠٩.
٢. ألنعيمي ، عدنان تايه ، الإدارة المالية – النظرية و التطبيق ، دار المسيرة للنشر ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٧ .
٣. جمعة، أحمد حلمي ،المدخل الى التدقيق والتأكيد الحديث، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الاردن ،٢٠٠٩
٤. حماده ، طارق عبد العال ، إدارة المخاطر ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٨ .
٥. سالم ، شاهين عكاب ،المخاطر المالية ، دار المورد للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد العراق ، ٢٠١٠ .
٦. ستينبارت ، بول . ج و رومني ، مارشال ، نظم المعلومات المحاسبية ، تعريب قاسم إبراهيم الحسيني ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٩ .
٧. عبد المنعم ، عاطف و الكاشف ، محمد محمود وكاسب ، سيد ، تقييم إدارة المخاطر ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠٨.
٨. المغامس ، أحمد عبد الله ، تقويم الاداء ، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٩ .
٩. موسى ، شقيري نوري و نور ، محمود إبراهيم و الحداد ، وسيم محمد و ذيب ، سوزان سمير ،إدارة المخاطر ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ، ٢٠١٢ .

ثالثا : الدوريات والنشرات والمجلات :

١- بن علي ، بلعزوز ، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية ، مجلة الباحث ، ٢٠١٠ .
٢- الحلفي ،عبد الجبار عبود ، رؤية مصرفية بأسلوب إدارة المخاطر في المصارف العراقية، جريدة المدى ،٢٠٠٦.
٣- الدعدوع ، أحمد ، دور المدقق الخارجي على محك الازمة المالية العالمية ، مجلة سوق المال ، ٢٠٠٩ .
٤- الرمحي ، زاهر عطا ، التدقيق المستند للمخاطر ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ٢٠٠٨ .
٥- الرمحي ، زاهر عطا ،التدقيق المستند للمخاطر ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،٢٠٠٥.

المصادر والمراجع الاجنبية : **Foreig Refences**

1. COSO's Enterprise Risk Management – Integrated Framework , Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO) , New York, NY , September, 2004 .
2. COSO's Enterprise Risk Management – Integrated Framework , Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO) , New York, NY , September, 2002 .
3. Shenkir , William G. & Walker, Paul L. , Enterprise Risk Management , Frameworks ,Elements, and Integration , Institute of Management Accountants , 2011.
4. The Financial Service Roundtabe (FSR) ,Guiding Principles In Risk Management For U.S.Commercial Banks , Report Of The Subcommittee and Working Group On Risk Management Principles ,1999 .